مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

# أَقْوَالُ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الخُرَاسَانِيِّ فِي الرَّسْمِ العُثمَانِيِّ جمعًا ودراسةً

إعداد

صالح بن أحمد العمّاري

الأستاذ المشارك بقسم القراءات - جامعة أم القرى

- من مواليد بلْقرن تهامة (العرضية الجنوبية) بالمملكة العربية السعودية.
- تخرج في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢٨هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٣٣هـ، بأطروحة: "رسالة في بيان رسوم المصاحف العثمانية الستة" لمحمد بن بير علي البركوي (ت:٩٨١هـ) دراسة وتحقيق". كما نال شهادة الدكتوراه من قسم القراءات في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٣٧هـ بأطروحة: "الشفاء في علل القراءات، لأبي الفضل الحريري البخاري: دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى آخر سورة يوسف عليه السلام" (مطبوع).
- من أعماله المنشورة: "العدد الحمصي دراسة استقرائية تحليلية".
- البريد الشبكي: alriyhi@gmail.com

(قُدِّم للنشر في ١٤٤٥/٣/١٦هـ؛ وقُبل للنشر في ١٤٤٥/٤/١٥هـ)

## الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعدُ:

فهذا البحث الموسوم بـ «**أَقْوَال عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الخُرَاسَانِيّ فِي الرَّسْمِ العُثْمَانِيّ**»، تناولت فيه ما نُقِل عن عطاءٍ في رسم المصاحف العثمانية، جمعًا ودراسةً.

وقدمت ذلك بمبحثٍ للتعريف بعطاء الخراساني، وبيان سماتِ كتابه المنسوب إليه، ومنهجه فيه، والقيمة العلمية لمذهب عطاء، وقد اقتضى البحثُ الكلامَ عن عطاء بن يسار الأندلسي، لاحتمالِ كونهما شخصًا واحدًا، فتناولتُ المنقول عنه، وعقدت له مبحثًا.

وخلصت إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات، أبرزها:

١. منزلة عطاءٍ الخراساني العالية في علم الرسم، فقد كان من مصادر الإمام أبي داود التي اعتمدها في كتابه مختصر التبيين.

٢. تفرّد أبو داود بالنقل عن عطاءٍ الخراساني، وتفرّد اللبيب بالنقلِ عن عطاءٍ الأندلسي، وكان من منقوله عنه نصّان نسبهما للطلمنكي (ت:٤٢٩هـ)، ولأبي داود (ت: ٤٩٦هـ) في كتابه التبيين، وكلاهما قد فُقِد كتابُه.

٣. كل من نقل عن عطاءٍ الخراساني فعن أبي داود أخذه، كالخرّاز في مورد الظمآن، والقيسي في الميمونة الفريدة.

٤. الأقرب لدى الباحث أنّ عطاءً الأندلسي ليس عطاء الخراساني، والقولُ بأنهما شخص واحد قول معتبر، وله وجهه لم يأتِ دليلٌ قاطع يمنع منه.

وأوصي بمزيد بحث في كتب الرسم المخطوطة التي لم تحقق، وخصوصًا كتب المغاربة، فإنها مظنة ذكر عطاء الخراساني.

وكذلك أوصي بالنظر في كتاب الدرة الصقيلة للَّبيب، وجمع كل نسخه الخطية، والتحقيق والتأمل فيما ذكره، من أسماء لكتبٍ تفرّدَ بذكرها، وكذا ما اختصّ به من النقل عن عطاء الأندلسي.


**الكلمات المفتاحية:** أقوال، عطاء، الخراساني، رسم، المصحف.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، جعلنا الله منهم، آمين، أما بعدُ:

فإن كتابة المصحف من الأمور العظيمة الجليلة، والتي كانت محلَّ عناية واهتمامٍ منذ الصدرِ الأوَّل في الإسلام، وقد حثَّ رسولنا الكريم ﷺ على كَتْبِ القرآن، فقال: «**لا تكتبوا عنِّي، ومن كتبَ عَنِّي غيرَ القرآن فليمحهُ**»(١)، ثمَّ كانَ كَتْبُه وجمعُه في عهدِ الصديقِ أبي بكر رضي الله عنه، ثم في عهدِ ذي النورين عثمان رضي الله عنه، ثمَّ كانت المصاحفُ التي بعث بها عثمانُ إلى الآفاقِ، كما جاء في صحيح البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «وأرسل إلى كلِّ أفقٍ بمصحفٍ مما نسخوا»(٢).

وقد حفظ الله جلَّ جلالُه كتابَه العظيم، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فحفِظَه لَفْظًا وكتْبًا، ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف..»(٣).

ومن حِفْظِ الله لكتابه توفيقُه لثلَّةٍ من العلماء الأمناء الذين صنَّفوا في مرسوم المصاحف جملةً من المؤلفات والتصنيفات، منها ما وصل إلينا، كالمقنع للداني، ومختصر التبيين لتلميذه أبي داود، وغيرهما.

ومن المصنَّفات ما لم يصل إلينا، ولم يبق منها إلا آثارٌ يسيرة، وأقوالٌ منثورة، في كتب الأئمة مسطورة، فمن ذلك: كتاب الغازي بن قيس «هجاء السنة»، وكتاب محمد بن عيسى الأصبهاني «هجاء المصاحف»، وكتاب حكم

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم الحديث: (٧٧٠٢)، (٤/ ٢٢٩٨).

(٢) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم الحديث: (٤٩٨٧)، (٦/ ١٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٥٥).

بن عمران، وكتاب عطاء بن يزيد الخراساني، وكتاب ابن أشته «المحبر»، وكتاب الداني «التحبير»، وغيرها.

وقد تناولَ جمعٌ من الباحثين جملةً من آثار هؤلاء الأئمة بالجمعِ والدراسة، فكانت دراسات نافعة، وكتابات ماتعة، نفع الله بها، وبارك في أصحابها، وقد بقيت بقيَّة من هذه الكتب لم تحظ بالدراسة، ومن ذلك كتابُ الإمامِ عطاءٍ الخراساني، وقد رأيت أن يكون موضوع هذا البحث لما له من مكانة بين أئمة الرسمِ؛ لتقدُّمه، فإنَّه معدود في طبقة تلاميذ الإمامِ نافعٍ المدني، وهو قرين الغازي بن قيسٍ الأندلسي.

فكان هذا البحثُ لجمعِ ودراسةِ آثارِ وأقوالِ هذا العالم الجليل، سائلًا المولى جلَّ جلالُه التوفيق والتسديد، والعوْنَ والتأييد.

**أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

١. تعلُّق موضوع البحث بعلم الرسم العثماني، ولا تخفى مكانةُ هذا العلم الشريفِ؛ لتعلقه بالكتابِ العزيزِ، فهو بمقامٍ سامٍ، ومكانٍ عالٍ.

٢. الأثرُ البالغُ لهذا العِلم في علم القراءات، وكفى بهِ كونه شرطًا في قبولِ القراءات وردِّها.

٣. مكانةُ عطاءِ بن يزيد الخراساني العليَّة عند أهل الفنِّ، وأثره العظيم في اختيارات الأئمة، فقد كان معتمدَ أبي داود في كثير من مسائل الرسم، وذلك في كتابه الجليل: مختصر التبيين.

٤. عدم وجود دراسة حول هذا العالم الجليل مع مكانته دافعٌ للكتابةِ حولَه، وجمعِ آثاره واختياراته في الرسم، ودراستها؛ لتكون قريبةَ الأخذ، سهلةَ التناولِ.

٥. تقدُّم زمان عطاء بن يزيد، فهو من علماء القرن الثاني وأول الثالث، فهو معدود في تلاميذ الإمامِ نافع المدني: (ت: ١٦٩هـ).

٦. لفتُ نظرِ الباحثين إلى الكلام حولَ هذا العَلَم، والكشف عما اكتنف شخصيته من الخمول، وإغفالِ كتب التراجِم والطبقات عن ذِكْرِه، لعلَّ هذا البحثَ يكونُ دافعًا للمتخصصين للبحث والتنقيب عن هذا العالم الجليل.

**الدراسات السابقة:**

لم أقف على دراسة حول عطاءٍ الخراساني، وذلك بعد البحث في قواعد البيانات المتاحة، وسؤال أهل العلم والاختصاص.

**خطة البحث:**

جعلت البحث في ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: التعريف بعطاء الخراساني، وبكتابِه**، وتحته ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول: التعريف بعطاء الخراساني.**

**المطلب الثاني: التعريف بكتابِ عطاءٍ الخراساني.**

**المطلب الثالث: القيمة العلمية لمذهب عطاء الخراساني.**

**المبحث الثاني: أقوال عطاء بن يزيد الخراساني في الرسم**، وتحته مطالب:

**المطلب الأول: الحذف.**

**المطلب الثاني: الزيادة.**

**المطلب الثالث: البدل.**

**المطلب الرابع: الهمز.**

**المطلب الخامس: الفصل والوصل.**

**المبحث الثالث: الأقوال المنسوبة لعطاء بن يسار الأندلسي.**

ثم **الخاتمة**، وفيها **أبرز النتائج، والتوصيات**، ثم **فهرس المراجع**.

**منهج البحث:**

١. سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، فجمعت أقوال عطاءٍ الخراساني، وأضفتُ إليها أقوال عطاء بن يسار لوجاهة القولِ بكونهما شخصًا واحدًا، ثم قمت بدراستها، ومقارنتها مع كلام الأئمةِ أهلِ الشأن.

٢. ترتيب الأقوال حسب الأبوابِ المشهورة في علم الرسم، وهي: الحذف ، والزيادة، والبدل، والهمز، والفصل والوصل.

٣. دراسةُ الأقوال من خلال عرضها على المصادر الأصيلة في علم الرسم، ثمَّ ذِكْرُ ما عليه العمل عند المشارقة والمغاربة.

٤. توثيقُ أبيات العقيلة، ومورد الظمآن، والميمونة الفريدة عند الاستشهاد بها بأرقامها، مكتفيًا بذلك عن رقم الصفحة في المطبوع.

٥. تركُ الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الدراسة، والاكتفاء بذكر سنة الوفاة.

٦. كتابةُ الكلمات القرآنية بالرسم العثماني، مع التخريج في المتن بذكر اسم السورة، ورقم الآية وَفق العدد الكوفي.

## المبحث الأول

## التعريف بعطاء الخراساني وبكتابِه

### المطلب الأول: التعريف بعطاء الخراساني:

أطبقت كتب التراجِم والطبقات التي بين أيدينا على عدم ذكر هذا الإمامِ، ولم أقف له على ذكرٍ في كتبِ الرسمِ سوى في كتاب أبي داود سليمان بن نجاح (ت:٤٩٦هـ): «مختصر التبيين في هجاء التنزيل»[(١)]، وعنه أخذَ العلماء بعدَه، كالخرَّازِ ناظم مورد الظمآن، وكذلك شُرَّاح المورد[(٢)].

ولم يَذكر عطاءً أحدٌ من المغاربة قبل أبي داود فيما وقفتُ عليه من كتب الرسم، فلم يذكره ابن معاذ الجهني (ت: ٤٤٢هـ) في كتابِه: «البديع»، ولا المهدوي (ت: ٤٤٢هـ) في كتابِه: «هجاء مصاحف الأمصار»، ولا أبو عمرٍو الداني (ت:٤٤٤هـ) في كتابه: «المقنع».

وكذا لم يذكره علماء الرسم المشارقة؛ فلم يذكره ابن أبي داود السجستاني (ت:٣١٦هـ) في كتابِه: «المصاحف»، ولا ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) في: «مرسوم الخطِّ»، ولا الكرماني (ت: بعد ٥٠٠هـ) في كتابه: «خطِّ المصاحف».

وسيكونُ التعريف به من خلال ما ذكره عنه أبو داود، فأقول وبالله التوفيق:

اسمه: عطاء بن يزيد الخراساني، ذكره أبو داود باسمِه التامِّ في موضعين[(٣)].

---

(١) ذكره في سبعةٍ وأربعين موضعًا، بيانها كالتالي: ذكره باسمه التامِّ: (عطاء بن يزيد الخراساني) في موضعين، وذكره باسم: (عطاء الخراساني) في أربعة عشر موضعًا، وباسمه مجرَّدًا في واحد وثلاثين موضعًا، ستراها تفصيلًا في المبحث الثاني.

(٢) ترجم له محقق تنبيه العطشان (القسم الأول) بأنه: عطاء بن يزيد بن أبي مسلم الخراساني، وعزاه إلى ميزان الاعتدال، ولا يصحُّ هذا فإنَّه رجل آخر، وليس اسم أبيه يزيد، فالذي في ميزان الاعتدال: عطاء بن عبد الله، وذكر الذهبي أقوالًا في اسم أبيه ليس فيها: (يزيد)، وهو من كبار العلماء، اشتهر في التفسير، توفي عام ١٣٥هـ. ينظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٧٣)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٤٠)، تنبيه العطشان (٢/ ٢٣٣).

(٣) مختصر التبيين (٢/ ٢٦٩)، (٤/ ١١٦٧).

ففيه بيان لاسمه، واسم أبيه، ونسبته إلى خراسان، وهي بلاد متسعة الأطراف، قال الحموي: «أول حدودها مما يلي العراق...وآخر حدودها مما يلي الهند»[١].

وذكر أبو داود في غير موضعٍ كتابًا له[٢]، ولم يسمِّه، فمن ذلك قوله: «وقال عطاءٌ في كتابِه»[٣]، وقال: «ولا ذكَرَ ذلِكَ عطاءٌ ولا حكَمٌ في كتابيهما، ولا ابن أشته أيضًا..»[٤].

ثم تتابع العلماءُ بعدَ أبي داود على ذكر عطاء بن يزيد، كالخرَّاز (ت: ٧١٨هـ) صاحب مورد الظمآن، ذكره في أربعة مواضع من منظومته، في الأبيات: (٢١٨، ٢١٩، ٢٤٩، ٤٤٢)، ذكره باسمه مجرَّدًا في ثلاثة مواضع، ونسبه إلى خراسان في البيت: (٢٤٩).

وعلى ذلك شروح المورد كالتبيانِ، وتنبيه العطشان، وفتح المنان وغيرها.

ووصفه الرجراجي (ت: ٨٩٩هـ) بالشيخ عند شرح البيت: (٢١٨)[٥]، وبالإمام عند شرح البيت: (٢٤٩)[٦].

وكذلك ذكره القيسي (ت: ٨١٠ هـ) في منظومته: «الميمونة الفريدة» في خمسة مواضع، في الأبيات[٧]: (١٤٤٣، ١٦٢٢، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٧٦٧).

---

(١) معجم البلدان (٢/ ٣٥٠)، وأما مكانها اليوم فجاء في كتاب المعالم الأثيرة في السنة والسيرة: «خراسان: كلمة مركبة من: (خور)، أي: شمس، و(أسان)، أي: مشرق، كانت مقاطعة كبيرة من الدولة الإسلامية، تتقاسمها اليوم، إيران الشرقية: (نيسابور)، وأفغانستان الشمالية: (هراة وبلخ)، ومقاطعة تركمانستان السوفيتية (مرو)». (١/ ١٠٨).

(٢) مختصر التبيين (٢/ ٤١٠).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤١٠).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٠٧٦).

(٥) تنبيه العطشان (١٧٤/ ب).

(٦) المصدر السابق (١٩٠/ ب).

(٧) اعتمدت في ترقيم الأبيات على تحقيق الشيخ: جمعة الكعبي، الموسوم بـ «إتحاف سماء القدسي بتحقيق ميمونة القيسي».

ذكره في كلِّها باسمه مجرَّدًا إلَّا في آخرِ موضعٍ فنسبه إلى خراسان قائلًا:

وحَكَمٌ أيضًا وعَنْ عَطاءِ إلى خُرَاسَانَ اعْزُ ذَا الحجاءِ

هذا ما وقفتُ عليه من خلال ما ذكره أبو داود ومن تبعه من العلماء، وعليه فإنَّ المصدر الوحيد فيما أعلم في ذكر عطاء الخراساني هو أبو داودَ في كتابِه: «مختصر التبيين في هجاء التنزيل»، وكل من ذكرهُ بعده فعنه أخذه.

هذا، وقد ذكر بعض المحققين المعاصرين[(١)] أنَّ عطاء بن يزيد الخراساني هو المذكور في «الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة» للَّبيبِ التونسي، باسم: عطاء بن يسار الأندلسي[(٢)]، فإن صحَّ ذلك فإنه ينضافُ في التعريفِ به ما ذكره اللبيب عنه، وبيانه كالآتي:

**أولًا**: اسمه: عطاء بن يسار الأندلسي، ذكره اللبيب في غير موضعٍ، منها قوله: «طالعت على هذا الشرح ثلاثين تأليفًا، منها: ... الدر المنظوم في معرفة المرسوم لعطاء بن يسار الأندلسي»[(٣)]، ونقلَ نقلين عن إمامين كلاهما ذكره بهذا الاسمِ:

**أولهما**: عن الإمام الطلمنكي (ت: ٤٢٩هـ) قال اللبيب: «قال أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي: رأيتُ في كتاب اللطائفِ في علم رسمِ المصاحف لعطاء بن يسار...»[(٤)].

**وثانيهما**: عن الإمامِ أبي داود، قال اللبيب: «قال أبو داود في كتابِ التبيين...

---

(١) كمحقق الدرة الصقيلة حيث قال عند ترجمة عطاء بن يسار: «ويدلُّ على أنَّ المرادَ عطاءٌ الخراساني استدلال الخرَّازِ بالنقلِ عنه،..كما ينقل عنه أبو داود في التنزيل..» الدرة الصقيلة (١٤٧)، حاشية (٥).

(٢) لم أقف له على ترجمة في أي كتاب من كتب الطبقات والتراجم التي بين أيدينا، وترجم له محقق التبيان بأنه: عطاء بن يسار الهلالي المدني.. مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، ولا يصحُّ هذا، فإنه متقدِّم، والمذكور عند اللبيب متأخر. ينظر: التبيان (٣/ ١٤٥٣).

(٣) الدرة الصقيلة (٥٠١).

(٤) الدرة الصقيلة (٥٠١)، وذكره أيضًا ابن آجطا في التبيان (٣/ ١٤٥٣)، وهو عن اللبيب.

وفي كتاب (علم المصاحف) لعطاء بن يسار الأندلسي»[١]، وهذا النقلُ عن أبي داودَ يقوِّي كونه شخصًا آخر غير عطاء الخراساني؛ فإنه ذكر الخراساني في مختصره قريبًا من خمسين موضعًا، ولم يسمِّ أباه: (يسارًا)، ولم ينسبه إلى الأندلس، كما أنه في هذا الموضع الذي نقله اللبيب عن التبيين لم يذكر في مختصره مذهب عطاءٍ الخراساني في الكلمات القرآنية المذكورة.

**ثانيًا**: ذكر اللبيب أنَّ عطاء بن يسار أخذ الرسم عن نافع المدني، قال: «فلم تؤخذ حقيقة الرسْم إلا عن نافع، وعنه أخذ الغازي بن قيس، وعطاء بن يسار، وحكم الناقط وغيرهم»[٢].

وقد احتجَّ د. أحمد شرشال بهذا النقل في تحديد الفترة الزمنية لعطاء بن يسار، قائلًا: «ولقد ظفرتُ بنصٍّ يقرِّبُ معرفة العصرِ الذي عاش فيه» يعني به أنه من تلاميذ نافعٍ، وذهب أ.د. عبد الهادي حميتو إلى كون هذا ليس دليلًا كافيًا، إذ إنَّ اللبيب متأخر وقوله يحتجُّ له لا به، فإنَّه متأخر تفرَّد بذكر ذلِك.

ثم ذكر د. عبد الهادي قول أبي داود: «ولم أرْوِ ذلِك في حروفِ نافعٍ، لا من طريقِ قالونَ، ولا من طريقِ الغازي، ولا ذكَرَ ذلِكَ عطاءٌ ولا حكَمٌ في كتابيهما، ولا ابن أشته أيضًا..»[٣]، قائلًا: «قد يدلُّ على ما يقوِّي الشبهةَ لصالح اللبيب»[٤].

وإيرادُ الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو لكلامِ أبي داود تقويةً لكلام اللبيب يعضد شبهة كونهما شخصًا واحدًا، فإنَّ المقصودَ بكلامِ أبي داود: عطاءٌ الخراساني، والمقصودَ في كلام اللبيب: عطاءٌ الأندلسي.

---

(١) الدرة الصقيلة (٤١٩).

(٢) المصدر السابق (٢١٩).

(٣) مختصر التبيين (٤/ ١٠٧٦).

(٤) جهود الأمة الإسلامية (١٧٠)، حاشية (٢).

**ثالثًا:** ذَكَر اللبيبُ لُقِيَّ عطاءِ بن يسار الأندلسيِّ أبا عبيد القاسمَ بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، قال اللبيب: «وقال صاحب الدرِّ المنظوم في معرفة المرسوم ... أخبرني بذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في حرم مكة شرفها الله..»[(١)]، ويحسن التنبيه بأنَّ اللبيب نسبَ كتاب: «الدرّ المنظوم» لاثنين: عطاء بن يسار الأندلسي، وفي موضعٍ آخر نسبه إلى أبي محمد بن سهل (ت:٤٨٠هـ)، قال: «وقال أبو محمد بن سهل في كتاب: الدر المنظوم»[(٢)]، مع أنَّه سمَّى كتاب أبي محمد عبد الله بن سهل في مقدمته: «السيل العارف إلى رسم المصاحف»[(٣)]، ويجاب على هذا بأنَّ المرادَ عطاءٌ، وليس أبا محمد، ذلكَ لأنَّ أبا محمد توفي عام: ٤٨٠ هـ، فليس هو المرادُ قطعًا، وأما اسمُ الكتابِ فقد تتشابه أسماء الكتبِ كما هو معلوم.

**رابعًا:** ذكر اللبيب لعطاء بن يسار الأندلسي كتابين[(٤)]:

١. الدر المنظوم في معرفة علم المرسوم.

٢. اللطائف في علم المصاحف[(٥)].

وإليك أيها القارئ هذا الكلام النفيس للأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو، عند حديثه عن المصنفاتِ التي نسبها اللبيبُ لعطاء، قال: «وقد انفرد اللبيب بهذه المعلومات عن الكتابِ ومؤلِّفِه، وعدَّه مع حكم بن عمران الأندلسي ممن أخذ مع الغازي بن قيس عن نافع بن أبي نعيم، وكل هذا مفتقرٌ إلى إثباتٍ؛ إذ لا يعرفُ في علماء الأندلسِ فيما وقفتُ عليه: عطاء بن يسار، ولا في الرواةِ عن نافعٍ، ولا

(١) الدرة الصقيلة (٤٩٤).

(٢) المصدر السابق (١٤٧، ٢٧٩).

(٣) المصدر السابق (١٤٧، ٢٧٩).

(٤) المصدر السابق (١٤٧، ٢٦٥، ٥٠١).

(٥) ذكر الجعبري كتابًا بهذا الاسم لأبي العلاء الهمذاني (ت:٥٦٩هـ). ينظر: جميلة أرباب المراصد (١/ ٣٨٦).

عُرِفَ التأليفُ بمثلِ هذه العناوين المسجوعةِ[١] في أواخِرِ المائةِ الثانيةِ..»[٢]، ثم قال: «وكنتُ نبَّهتُ في حديثي عن شروحِ العقيلةِ في كتابي: (قراءة الإمام نافع عند المغاربة) إلى ما يكتنفُ نسبةَ هذه المصادر إلى عطاء بن يسارٍ من الشَّكِّ، ولا سيما مع انفرادِ اللبيب بذكرها، وهو متأخر، من أهل المائة السابعةِ وأول الثامنةِ...»[٣].

**المطلب الثاني: التعريف بكتابِ عطاءٍ الخراساني.**

من خلال آثارِ الإمامِ عطاءٍ الخراساني المنقولةِ إلينا، كانَ لكتابِه سماتٌ وأوصافٌ، ومعالِمُ لمنهجِه، يمكن أن أجملها فيما يلي:

١. لم يسمِّ أبو داود كتابَ عطاءٍ، ولا في موضعٍ واحدٍ، وإنَّما كانَ يقول: «قال عطاءٌ في كتابه»، ونحو ذلك، وإن صحَّ أنَّ عطاءً الخراساني هو ابن يسارٍ الأندلسي فإنَّ أبا داود سمَّى كتابه: «علم المصاحف»، كما في منقولِ اللبيب عنه، وسمَّى الطلمنكي كتاب عطاء بن يسار: «اللطائف في علم رسم المصاحف»، والقولُ بهذا متوقِّفٌ على إثباتِ كونهما شخصًا واحدًا.

٢. كتابُ عطاءٍ الخراساني في علم الرسمِ دونَ الضبط فيما يظهرُ، فكلُّ المسائل المذكورة من مباحث الرسمِ، ويقوِّي هذا أنَّ أبا داود لم ينقل عنه في كتابه: «أصول الضبطِ»، وكذا لم أقف على مصنَّفٍ في الضبط تضمَّن نقولًا عنه في علم الضبط.

---

(١) مما ذكره اللبيب أيضًا: (السبيل الأعرف إلى ضبط المصحف لحكم بن عمران، ودرّة اللَّاقط لحكم الناقط). ينظر: الدرة الصقيلة (١٤٧، ٢٣٧، ٥٠٣، ٥٢٧)، وقد أفادني الأستاذ الدكتور: حسن العثمان مراسلةً بأنَّ السجع في أسماء الكتب لم يُعهد قبل منتصف القرن الثالث، ولعلَّ أقدم عنوان مسجوع: «جامع الحماقات وحاوي الرقاعات» لأبي العبر الهاشمي (ت: ٢٥٠ هـ)، ومن الأوائل أيضًا: «قرة العين برفعِ اليدين» للبخاري (ت: ٢٥٧هـ).

(٢) جهود الأمة الإسلامية في الرسم (١٦٨، ١٦٩).

(٣) المصدر السابق (١٧٠)، حاشية (٢).

٣. يظهر من قولِ أبي داود: «قال عطاءٌ في كتابِه في سورةِ المؤمنين»[١] أنَّ كتابَ عطاءٍ مقسَّمٌ حسبَ السُّوَرِ، وهو مسلكٌ من مسالك المصنِّفين في علم الرَّسْمِ.

٤. تضمَّن كتابُ عطاء مسائلَ الرَّسم المشهورة؛ يدلُّ على هذا تنوُّع النصوصِ المنقولةِ عنه، واختلافِ أبوابها، ففيها: الحذف، والهمز، والبدل، والزيادة، والقطع، والوصل.

٥. لعطاءٍ بعض المصطلحات التي لم تستعمل كثيرًا في كتب الرسم، فمن ذلك اصطلاح: (الحجْز)، يريد به القطعَ في باب الموصول والمقطوع، قال أبو داود: «قال عطاءٌ في كتابِه في سورةِ المؤمنين: ﴿كُلَّ مَا﴾: ليس في القرآنِ محجوزة[٢] غيرَ هذه»[٣].

٦. جلُّ المذكور في مذهب عطاءٍ موافق لمذاهب الأئمة المصنفين في علم الرسم، إلَّا نزرًا يسيرًا، ويمكن تقسيم المذكور عنه إلى ما يلي:

- ما عليه العمل عند المشارقة والمغاربة، ومثاله: مذهب عطاءٍ في قوله تعالى: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ فإنَّه بالقطعِ عند عطاءٍ قولًا واحدًا[٤].
- ما عليه العمل عند المشارقة دون المغاربة، ومثاله: مذهب عطاءٍ في إثباتِ الألف في قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ﴾ [النمل: ٣٥][٥].
- ما عليه العمل عند المغاربة دون المشارقة، ومثاله: مذهب عطاءٍ في رسمِ: ﴿ٱلْمُنشَـَٔـٰتُ﴾ [الرحمن:٢٤] بياءٍ بين الشينِ والتاءِ من غيرِ ألِفٍ»[٦]، وهو مذهب

(١) مختصر التبيين (٢/ ٤١٠).
(٢) قال د. أحمد شرشال: «أي: مقطوعة، من حجزت الشيء إذا قطعْتَه». مختصر التبيين (٢/ ٤١٠) حاشية (٦).
(٣) مختصر التبيين (٢/ ٤١٠).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٥٥٦-٥٥٧).
(٥) المصدر السابق (٤/ ٩٤٨).
(٦) المصدر السابق (٤/ ١١٦٨).

المغاربة كما حرره د. أحمد شرشال[١]، وسيأتي بيانه.

• ما ليس عليه العمل عند المشارقة ولا المغاربة، ومثاله: رسمُ عطاءٍ لقوله: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ﴾ [الصَّافَّات: ٥٧] بالتَّاءِ، وهو وإن لم يكن عليه العمل فإنَّهُ مذهبٌ معتبر عند الأئمة، قال أبو داودَ بعد ذكره الخلاف في رسمها: «وكلاهما حَسَنٌ، فليكتبِ الكاتبُ ما أحبَّ من ذلِكَ، فهو في سعةٍ لمجيء الروايتين عنهم بذلِكَ»[٢].

• ما ليس عليه العمل عند المشارقة ولا المغاربة، وهو مذهبٌ شاذٌّ، ومثاله: رسم عطاء قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] بالتاء، قال عنه أبو داود: «ولا يجوز عندي أن يُكتبَ بالتاءِ»[٣]، وهو شاذٌّ، قال د. أحمد شرشال: «ولشذوذه لم يروه أبو بكر بن الأنباري، وأبو عمرو الداني، ولم يذكره المهدوي، وابن معاذ الجهني، وابن وثيق الأندلسي، وعلى ما اختاره المؤلف جرى عليه رسم المصاحف»[٤].

٧. تنوّعَ منقولُ أبي داود عن عطاءٍ، فمنه ما هو منقول بنصِّه، ومثاله: قال أبو داود: «قال عطاءٌ في كتابِه في سورةِ المؤمنين: ﴿كُلَّمَا﴾ : ليس في القرآنِ محجوزة غيرَ هذه»[٥]، ونقل أيضًا عن عطاءٍ أنه قال في قوله تعالى:﴿أَرَبَى﴾ : والألفُ أجودُ»[٦]، ومنه ما يحكيه أبو داود عنه، ومثاله ما جاء في قوله: «﴿بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] بغير ألِفٍ، وكذا رسَمَه عطاءٌ»[٧].

(١) مختصر التبيين (٤/ ١١٦٩)، حاشية (٢).
(٢) المصدر السابق (٤/ ١٠٣٦).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٨١).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٦٩)، حاشية (٩).
(٥) المصدر السابق (٢/ ٤١٠).
(٦) المصدر السابق (٣/ ٧٧٨).
(٧) المصدر السابق (٤/ ١٠٧٧).

٨. المذكور عن عطاء في رَسْمِ الكلمات القرآنية على نوعين:

**أولهما:** ما يذكره أبو داود عنه مقيَّدًا بترجمة، أي: ببيان طريقة رَسْمِها، ومثاله: «ورسَمَهُ حكمٌ وعطاءٌ بألفٍ بينَ الدَّالِ والنُّونِ مقيَّدًا..»[(١)].

**ثانيهما:** ما كان رَسْمًا فحسْب دون ترجمة ولا قيدٍ، ومثاله: «ورسَمَ هذه الكلمةَ الغازي، وحَكَمٌ، عطاءٌ بالتاءِ: (رَحْمَتِ) رَسْمًا دونَ ترجمةٍ»[(٢)].

**المطلب الثالث: القيمة العلمية لمذهب عطاء الخراساني.**

تظهر القيمة العلمية لمذهب عطاءٍ الرسمي فيما يلي:

- تقدُّم زمانِ عطاءٍ الخراساني؛ فإنَّه يعدُّ في علماء القرنِ الثاني، وأول الثالث فهو ممن أخذ عن نافعٍ، إما مباشرة أو بواسطةٍ، يدلُّ عليه قولُ أبي داود[(٣)]: «ولم أرْوِ ذلِك في حروفِ نافعٍ: لا من طريقِ قالونَ، ولا من طريقِ الغازي، ولا ذكَرَ ذلِكَ عطاءٌ ولا حكَمٌ في كتابيهما، ولا ابن أشته أيضًا..»[(٤)]، وقولُ أبي داود يقوِّي ما ذكره اللبيب عن عطاء بن يسار -إن صحَّ كونهما شخصًا واحدًا- قال اللبيب: «فلم تؤخذ حقيقة الرسم إلا عن نافع، وعنه أخذ الغازي بن قيس، وعطاء بن يسار، وحكم الناقط وغيرهم»[(٥)].
- مكانته العلمية العالية فإنه معدودٌ في أقرانِ أئمة الرسمِ كالغازي بن قيسٍ، والحكم بن عمران، ولذلك يقرِنُ المصنِّفون بينهم غالبًا عند ذكر مذاهب الأئمة في رسمِ الكلمات القرآنية.

---

(١) مختصر التبيين (٤/ ١٠٣٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٨١).

(٣) استفدت هذا من الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو، فإنه ذكر هذا النقل، في مناقشة القولِ بأنَّ عطاء بن يسار أخذ عن نافعٍ، ثم قال عقيبه: «قد يدلُّ على ما يقوِّي الشبهةَ لصالح اللبيب». ينظر: جهود الأمة الإسلامية في الرسم (١٧٠)، حاشية (٢).

(٤) مختصر التبيين (٤/ ١٠٧٦).

(٥) الدرة الصقيلة ( ٢١٩).

• اعتمادُ الأئمة لمذهب عطاءٍ الرسمي، وعلى رأسهم الإمام أبو داود سليمان بن نجاحٍ في كتابه: «مختصر التبيين» فإنَّه من مروياته، قال: «ورُوِّينَا عن الغازي، وحَكَمٍ، وعطاءٍ أنَّها بألفٍ دون الواوِ...»[(١)]، فهو من مصادره الأصيلة، وقد نقل عنه في بضعٍ وأربعين موضعًا، وتبعه في ذلك الخرَّازُ في منظومته: «مورد الظمآن»، والقيسيُّ في منظومته: «الميمونة الفريدة».

• موافقةُ مذهبه الرسمي لمذاهب الأئمة المشهورة، ولم يشذَّ عنهم إلَّا في مواضع يسيرة، بينتها في المبحث الآتي.

• جلُّ ما ذُكِرَ عن عطاءٍ معتمَدٌ معتبرٌ، وعليه العملُ في المصاحف المكتوبة إما عند المشارقة، وإما عند المغاربة، أو هما معًا.

• لعطاءٍ في رسم جملةٍ من الكلمات القرآنية ترجيحاتٌ، منها قوله: «والألفُ أجودُ»[(٢)]، وله اختيارات كتجويزه الوجهين في: ﴿سِيَٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧]، قال: «يُكتبُ بياءٍ واحدةٍ، وبياءينِ أيضًا..»[(٣)].

• كانَ مذهبُ عطاءٍ في بعض المواضع من المرجِّحات عند أبي داود، قال أبو داود: «وأنا أستحبُّ كَتْبَ الذي في الأنبياءِ بالنُّونِ .. لكِتَابِ الصحابةِ ذلِكَ كذلِك، ورسْمِ الغازي، وحكَمٍ، وعطاءٍ لذلِك كذلِك»[(٤)].

(١) مختصر التبيين (٣/ ٤٧٠).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٧٧٨).
(٣) المصدر السابق (٥/ ١٢١٧).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٥٥٧).

## المبحث الثاني

## أقوال عطاء بن يزيد الخراساني في الرسم

لـمَّا كانت أقوالُ عطاءٍ متنوِّعَة قسمتها على حسب الأبواب المعروفة في علم الرسم، وهي: (الحذف، والزيادة، والبدل، والهمز، والفصل والوصل)، وبيانها كالتالي:

**المطلب الأول: الحذف.**

١. قال أبو داود: «**وكتبُوا في بعضِ المصاحِفِ: ﴿مَحْيَىَ﴾** [الأنعام: ١٦٢]، **وكذا: ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ في الشريعة** [٢١] **بحذفِ الألف، وكذا رسمه الغازي بنُ قيسٍ، وعطاءٌ الخراسانيُّ، وفي بعضها بالألف..**»[(١)].

ذكر أبو داودَ اختلاف المصاحف في ألِفِ: ﴿مَحْيَىَ﴾ و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ ففي بعضِها بحذفِ الألف وهو مذهبُ الغازي وعطاءٍ الخراساني، وتبعه في ذلك الخرَّازُ في المورِدِ في الأبيات: (٣٧٢- ٣٧٥)، وفي بعضها بالألفِ، وقد حسَّنَ أبو داود الوجهينِ واختارَ الحذفَ فيهما[(٢)].

وأما أبو عمرو فذكر في موضعٍ إثباتَ الألفِ فيهما قولًا واحدًا، وعلله بقوله: «كراهة الجمع بين ياءين في الصورة»[(٣)].

وفي موضعٍ آخر ذكر أنَّه وجد في أكثرِ المصاحف كلمةَ: ﴿مَحْيَىَ﴾ بالألفِ، وفي بعضها بالحذف، وعزاه أيضًا إلى كتاب الغازي بن قيس[(٤)]، قال: «بغير ياءٍ ولا ألِفٍ»، يريدُ بذلك أنها لم تكتبِ الألف أو سِنَّة مكانها هكذا: (مَحْيَايَ)، أو: (مَحْيَىَ)، وإنَّما: ﴿مَحْيَىَ﴾ فتكون الألفُ ملحقةً ضبطًا فوقَ المطَّة، مثل: ﴿وَسُقْيَاهَا﴾[الشمس: ١٣].

---

(١) مختصر التبيين (٣/ ٥٢٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٨).

(٣) المقنع (٢/ ١٧٨- ١٨٠).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٨٠، ١٨١).

وهذا الذي ذكره يقتضي اختياره الإثبات كما قال ابن عاشر (ت:١٠٤٠هـ) في شرحه على المورد[١]، وأما: ﴿تَحْيَاهُمْ﴾ فلم يذكر فيها إلا الإثبات.

والعمل على الإثبات عند المشارقة والمغاربة[٢].

٢. قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]: **«ورسَمَ الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءٌ هذين الحرفينِ بألفٍ كما أثبتناه نحن آنفًا من غيرِ صورةٍ للهمزتين...»**[٣].

ذكر أبو داود رسمَ هاتين الكلمتين، وأنَّهما كُتِبَتَا بغير ألف، ولا صورة للهمزة، وهو مذهب عطاءٍ ومن معَه، إلا أنَّه استدرك في صورة الهمزة في الكلمة الثانية؛ فقال: «والذي تستحقه الكلمة الأخيرة على الأصل المتقدم أن يُثْبتَ بين الألفِ والهاءِ واوٌ صورةً للهمزة المضمومةِ»[٤].

ثم ذكر أبو داود أيضًا أنَّ ابن المنادي رأى في المصاحف العتق الموضع الثاني: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ بلا ألف ولا صورة للهمزة، واختار أبو داود في الأول إثبات الألف وحذف صورة الهمزة، وفي الثاني إثباتَ الألفِ مع الواوِ صورةً للهمزةِ، ثم قال: «ولا أمنع من الوجه الثاني المحذوفِ»[٥]، وتبعَ أبا داود في ذكر الخلاف صاحبُ المورد في البيتين: (٣٠٤، ٣٠٥).

وأما أبو عمرٍو فذكر الأول بإثبات الألف وحذفِ صورة الهمزة؛ لئلَّا يجمعَ بين صورتين، وأما الثاني فذكره بإثباتِ الألف، وتصوير الهمزة واوًا[٦]، ثمَّ ذكرَ

---

(١) فتح المنان (٢/ ١٣٥٦).

(٢) دليل الحيران (٢٩٨)، سمير الطالبين (٤٨).

(٣) مختصر التبيين (٣/ ٥٩٨).

(٤) مختصر التبيين (٣/ ٥٩٨)، وهو ما عليه أئمة الرسم، قال ابن معاذٍ: «وكلُّ ما كانتِ الهمزةُ فيه مرفوعةً وتوسَّطت في الكلمة فهي مصوَّرة واوًا، نحو: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾». البديع (١٠٧).

(٥) مختصر التبيين (٢/ ٣٠٢).

(٦) المقنع (٢/ ٤٧-٥٠).

قولَ الغازي بن قيسٍ: «وفي عامة مصاحفِنا القديمة في الأنفالِ: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَاءُهُۥٓ﴾ ... بغيرِ واوٍ»[(١)].

وهو موافقٌ لمذهب الغازي، وعطاءٍ، والحكَمِ المذكور آنفًا في كلام أبي داود، ولم يرجِّح أبو عمرٍو شيئًا، وتبعه الشاطبي في العقيلة في البيتين: (٢٢٠، ٢٢١).

والعمل عند المشارقة والمغاربة على ما اختاره أبو داود[(٢)].

٣. قال أبو داود: «**وكتبوا: ﴿أَوۡلِيَآؤُكُمۡ﴾** [فصلت: ٣١] **بواوٍ بعدَ الألفِ صورة للهمزة المضمومةِ، وفي بعضِها: ﴿أَوۡلِيَٰٓئُكُمۡ﴾ بغير ألِفٍ، ولا صورةٍ للهمزةِ، وكذا رسَمَهُ الغازي، وحكَمٌ، وعطاءٌ..**»[(٣)].

ذكر أبو داود اختلاف المصاحف في كتابة: ﴿أَوۡلِيَآؤُكُمۡ﴾ في موضع سورة فصلت، فذكر أنَّها كتبت في بعض المصاحف بالألف وتصوير الهمزة واوًا، وفي بعضها بحذف الألف وصورة الهمزة، وهو مذهب عطاءٍ ومن معه، ورجَّحَ الأوَّلَ، فقال: «والأوَّل أختارُ»، وتبعَ أبا داود في ذكر الخلاف صاحبُ المورد في البيتين: (٣٠٤، ٣٠٥).

وأما أبو عمرٍو فذكر أنها بغير واوٍ، ولا ياءٍ، ولا ألفٍ[(٤)]، أي هكذا: ﴿أَوۡلِيَٰٓئُكُمۡ﴾ ولم يذكر فيه خلافًا، وهو مذهبُ عطاءٍ المذكور، والعمل عند المشارقة والمغاربة على ما اختاره أبو داود[(٥)].

٤. قال أبو داود: «**﴿لِيُوَاطِـُٔواْ﴾** [التوبة: ٣٧] **بألفٍ كذا ذكَرَهُ عطاءٌ الخراساني، وحَكَمٌ الناقطُ الأندلسيُّ القرطبيُّ...**»[(٦)].

---

(١) المقنع (٢/ ٥٢).

(٢) دليل الحيران (٢٤٢)، سمير الطالبين (٤٧، ٥٩).

(٣) مختصر التبيين (٤/ ١٠٨٤).

(٤) المقنع (٢/ ٥٣).

(٥) دليل الحيران (٢٤٢)، سمير الطالبين (٤٧، ٥٩).

(٦) مختصر التبيين (٣/ ٦٢٢).

ذكر أبو داود مذهب عطاءٍ في الألف الواقعة بين الواو والطاءِ بعدَ ذكْره الخلاف فيها بين المصاحفِ، ففي بعض المصاحف بحذفِ الألفِ، وبعضها بإثباتِه وهو مذهبُ عطاءٍ والحكمِ[١].

ولم يرجِّح أبو داودَ أيًّا من المذهبين، ولم يذكر أبو عمرو حكم الألف في هذه الكلمة، وإنَّما ذكر حذف صورة الهمزة[٢]، وكذلِك الشاطبي لم يذكر حكمَ ألِفها.

وأما الخرَّازُ في المورد في البيت: (٢١٨) فتبع أبا داودَ في ذكر الخلاف في الألِفِ، ولم يرجِّح شيئًا.

قال د. أحمد شرشال عن وجهِ الإثبات -الذي هو مذهب عطاءٍ-: «وهو المشهورُ، قال ابن عاشر: وشهَّرَ بعضُهم إثباته. ويعني بذلك الشيخ أبا محمد المجاصي؛ فإنَّهُ قال: المشهور الثبتُ، قال ابن القاضي: وبه جرى العملُ وهو قول الأكثرين..»[٣]، وهو ما عليه العمل عند المشارقة والمغاربة، كما في مصاحفهم المطبوعة.

٥. قال أبو داود: **«وكتبُوا: ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِي﴾** [الكهف:٧٦] **بغير ألفٍ؛ على الاختصارِ، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني القارئ** رَحِمَهُ اللَّهُ**، والغازي بن قيسٍ، وحكمٍ، وعطاءٍ الخراساني..»**[٤].

ذكر أبو داود روايته عن نافع، والغازي، وحكمٍ، وعطاءٍ في قولِه تعالى: ﴿تُصَٰحِبۡنِي﴾ وأنَّها بحذفِ الألف، ولم يذكر فيه مذهبًا آخرَ.

---

(١) مختصر التبيين (٣/ ٦٢٢).

(٢) المقنع (٢/ ٤٥).

(٣) مختصر التبيين (٣/ ٦٢٢).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٨١٥).

وكذلك ذكرها أبو عمرو بلا خلافٍ[١]، وكذلك الشاطبي في العقيلة في البيت: (١١٩)، والخرَّازُ في المورد في البيت: (٢٠٧)، وهو ما عليهِ العملُ عند المشارقة والمغاربة[٢].

٦. قال أبو داود: «﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١١٢] **بغير ألفٍ بين الذَّالِ والقافِ، كذَا رسَمَهُ عطاءٌ الخراسانيُّ، ولم أرْوِهِ عن غيرِهِ..**»[٣].

ذكر أبو داودَ أن كلمة: ﴿فَأَذَٰقَهَا﴾ مرسومة بلا ألف بين الذالِ والقافِ، وهذا مذهبُ عطاءٍ، وقد تفرَّدَ بذلِكَ، وتبعَه في ذلك الخرَّازُ في موردِهِ في البيت: (٢١٩)، فلم يذكر فيه سوى الحذْف، وعزاهُ إلى عطاءٍ.

وذكر ابن عاشر شارح المورد أنَّ الإثباتَ مشهورٌ، قال: «وشهَّرَ بعضُهم إثباتَه»[٤]، يعني به المجاصي كما أفادَ به محقق مختصر التبيين، وعزاه إلى ابن القاضي[٥].

ولم يذكر أبو عمرٍو هذه الكلمة في مقنعه، وتبعه في ذلِك الشاطبيُّ، وجاء في نثر المرجان الإجماع على إثبات الألف، قال: «بإثباتِ الألف بعد الذالِ وِفاقًا»، وهو مخالفٌ لما ذكره أبو داود.

والعملُ على الحذفِ عند المشارقة، وعلى الإثباتِ عند المغاربة[٦].

---

(١) المقنع (١/ ٣٨٨).

(٢) فتح المنان (٢/ ٨٩٣)، دليل الحيران (١٧١)، سمير الطالبين (٣٨).

(٣) مختصر التبيين (٣/ ٧٨١).

(٤) فتح المنان (٢/ ٩٢٣).

(٥) مختصر التبيين (٣/ ٧٨١).

(٦) قال المارغني: «وشهَّرَ بعضهم إثبات الألف.. وعليه العمل» دليل الحيران (١٨٠)، وقال د. شرشال: «ونسب الشيخ الضباع إثبات الألف للمشارقة، ونسب الشيخ خلف الحسيني حذف الألف للمغاربة، وكلتا النسبتين تخالفان ما عليه العمل في مصاحفهما، فأهل المشرق اختاروا الحذف، وأهل المغرب اختاروا الإثبات». مختصر التبيين (٣/ ٧٨١).

٧. قال أبو داود: «﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] **بلامٍ وتاءٍ بعدَهَا من غيرِ ألفٍ بينهما، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني، والغازي، وحكَمٍ، وعطاءٍ الخراسانيٍّ، ومحمد بن عيسى الأصبهانيٍّ..**»[(١)].

ذكر أبو داودَ أنَّ كلمة: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ مرسومةٌ بلا ألف بين اللام والتاء في مذهب عطاءٍ ومن معه.

ثم قال: «هذه الكلمة كُتِبَت على لغةِ: (تَخِذَ) دون: (اتَّخَذَ) في جميع المصاحفِ»[(٢)]، وكذلك أبو عمرو ذكرها في مرويه عن نافعٍ في المصاحفِ بغير ألف[(٣)]، ثم ذكرها في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار بغير ألف بعد اللام[(٤)].

وتبعهما في ذلك الشاطبي في العقيلة في البيت: (٨٨)، والخرَّازُ في المورد في البيتِ: (١٢٨).

وذكرها ابن معاذ بالخلاف في باب ذكر اختلاف مصاحف أهل الأمصار في الزيادة والنقصان، قال: «ووقع في مصاحف أهل مكة والبصرة: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ بلامٍ دونَ ألِفٍ»[(٥)].

والذي عليه العملُ عند المشارقة والمغاربة الحذفُ، وهو مذهب عطاءٍ ومن معه[(٦)].

٨. قال أبو داود: «﴿فَنَاظِرَةٌ﴾ [النمل:٣٥] ... **وأما حَكَمٌ، وعطاءٌ فرسماهَا بألِفٍ**»[(٧)].

---

(١) مختصر التبيين (٣/ ٨١٦).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٨١٧).

(٣) المقنع (١/ ٣٥٤، ٣٧٢).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٥٧).

(٥) البديع (١٧٦).

(٦) فتح المنان (١/ ٧٢٣)، دليل الحيران (١١٩).

(٧) مختصر التبيين (٤/ ٩٤٨).

ذكر أبو داود أن كلمة: ﴿فَنَاظِرَةٌ﴾ مرسومة بألفٍ في مذهب عطاءٍ والحكَم، وقد حكى فيها أبو داود الخلاف، فقال: «كتبوه في بعض المصاحف بغيرِ ألفٍ على الاختصار، وبعضها بألفٍ على اللفظِ»[(١)]، ثمَّ خيَّرَ الكاتب فيها؛ لمجيء الوجهين عن الصحابةِ ﷺ، وكذلك ذكر أبو عمرٍو خلاف المصاحف فيها، ولم يرجِّح شيئًا[(٢)].

وكذلك الشاطبي في العقيلة في البيت: (١٠١)، والخرَّاز في المورد في البيت: (٢٣٣).

والعمل عند المشارقة على الإثباتِ، وعند المغاربة على الحذفِ كما في مصاحفهم المطبوعة[(٣)].

٩. قال أبو داود: «﴿بِبَلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] **بغير ألِفٍ، وكذا رسَمَه عطاءٌ**»[(٤)].

ذكر أبو داود حذف الألف في: ﴿بِبَلِغِيهِ﴾، ولم يذكر فيه خلافًا، وهو مذهبُ عطاءٍ أيضًا.

ولم يذكره أبو عمرٍو وتبعه في ذلك الشاطبي.

وأما الخرَّازُ فذكره في البيت: (٧٠) في عموم حكم محذوفِ النون من الجمع، حيث قال: «وما حذفْتَ منه النونَ، فعنه حذفُ: بالغوهُ، بالغيه» ويعني بقولِه: «فَعَنْهُ» أبا داود وحدَه، وهو ما عليه العملُ عند المشارقة والمغاربة كما في مصاحفهم المطبوعة.

١٠. قال أبو داود: «**وكتبوا: ﴿ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾** [فصلت:٣٠] **بغير ألِفٍ، وكذا في**

(١) مختصر التبيين (٤/ ٩٤٨).

(٢) المقنع (٢/ ٢٨٦).

(٣) دليل الحيران (١٨٩)، ذكر الضباع أنَّ العمل على الحذف، وهو خلاف ما عليه مصاحف المشارقة. سمير الطالبين (٤٥).

(٤) مختصر التبيين (٤/ ١٠٧٧).

**الأحقاف، وكذا في الجنِّ، كذلك رسمه الغازي بنُ قيسٍ، وحكَمٌ، وعطاءٌ»**[(١)].

ذكرَ أبو داود حذف الألف في كلمة: ﴿ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ وقد ذكرها قبلُ في موضع سورة التوبة [٧]، ولم يذكر فيها خلافًا في مواضعها في كتاب الله عزَّ وجلَّ، وهو مذهبُ عطاءٍ ومن معه.

وهو بالإجماع كما يدلُّ عليه قوله: «كتبوا» وتبعه في ذلك الخرَّازُ في المورد في البيتِ: (١٩١).

ولم يذكره أبو عمرٍو في مقنعه، وتبعه في ذلك الشاطبي في العقيلةِ.

**١١.** قال أبو داود عن قوله تعالى: ﴿رَوۡضَٰتِ ٱلۡجَنَّٰتِ﴾[الشورى: ٢٢]: **«الخلافُ في إثباتِ الألف وفي حذفها، فورَدَ خطُّ المصحف بحذفِ الألف في كلِّ ما كان من مثل هاتين الكلمتين جميعًا، وشذَّ هذان الحرفان من ذلك من روايتنا عن الأصبهاني المذكور، ولم أرو ذلك عن غيره، وأضْرَبَ عن ذِكْرِهما الغازي، وحكَمٌ، وعطاءٌ، ونافعٌ، وغيرُهم»**[(٢)].

ذكر أبو داود في كتابه حكم هاتين الكلمتين فقال: «بألفٍ وتاءٍ بعدها»، ثم ذكر الخلافَ في الألفِ بين الحذفِ والإثبات، واعتمد في مذهبِ الإثباتِ على روايته عن محمد بن عيسى الأصبهاني، وأما الحذف فاحتجَّ له بالحذفِ في نظائرهما في المصحف وقال: «وشذَّ هذانِ الحرفانِ» ثمَّ بيَّنَ أيضًا ما يشير إلى ترجيحه الحذف كالنظائر فذكر أن مذهب الإثباتِ لم يروه إلَّا عن الأصبهاني، وأن نافعًا والغازي وحكمًا وعطاءً وغيرهم قد أضربوا عن ذكرهما، وتبعه في ذكر الخلافِ الخرَّازُ في المورد في البيتِ: (٥٩).

---

(١) مختصر التبيين (٤/ ١٠٨٤).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٠٩٠).

وأما أبو عمرٍو فلم يذكر فيهما سوى مذهب الإثبات المرويِّ عن محمد بن عيسى الأصبهاني، ولم يذكر فيه خلافًا، ثمَّ قال: «وكذا رأيتُها أنا في مصاحف أهل العراقِ»(١).

وقد ذكر الخراز الخلاف عن أبي عمرو، ولعلَّ ذكره الخلاف عن أبي عمرو لرؤيته ذلك في مصاحف أهل العراق، ولم يذكر المصاحف الأخرى، فاحتمل أن تكون بالحذفِ(٢).

١٢. قال أبو داود: «﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] **بألِفٍ بينَ الجيمِ والنُّونِ، وبغيرِ ألِفٍ وكذا رسَمَهُ حَكَمٌ، وعطاءُ بنُ يزيدَ الخراسانيُّ...**»(٣)، وفي الموضع الثاني [الرحمن: ٥٨] قال: «**ورسَمَهُ أيضًا حكمٌ، وعطاءٌ بغيرِ ألِفٍ**»(٤).

ذكر أبو داود في هذا النصِّ مذهبين في كتابة كلمة: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ في موضعيها في سورة الرحمن، أولهما: إثباتُ الألف، وثانيهما: بحذفها، وهو مذهب عطاءٍ ومن معه، ولم يرجِّح أبو داود أيًّا من المذهبين، وتبعه في ذلك الخرَّازُ في المورد في البيت: (٢٤٩)، وذكر ابن عاشر أنَّ التجيبيَّ حسَّن حذفَ الألف، والذي هو مذهب عطاءٍ(٥)، ولم يذكره أبو عمرٍو في مقنعه، وتبعه في ذلك الشاطبي في العقيلة.

والعملُ عند المشارقة والمغاربة على إثباتِ ألفه في الموضعين(٦).

١٣. قال أبو داود: «**وكتبوا في بعضِ المصاحف:** ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤] **بياءٍ بين الشينِ والتاءِ من غيرِ ألِفٍ، وكذا رسمها الغازي، وحكَمٌ، وعطاءٌ، ... وفي**

(١) المقنع (١/ ٤٥١)، قال ابن وثيق: «وحُكيَ أنَّ: ﴿فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ بالألف فيهما». الجامع (٤٠).
(٢) التبيان (٢/ ٧٨٣).
(٣) مختصر التبيين (٤/ ١١٦٧).
(٤) المصدر السابق (٤/ ١١٧١).
(٥) فتح المنان (٢/ ١٠١٤).
(٦) دليل الحيران (٢٠١)، سمير الطالبين (٣٢).

**بعضها: ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ بألفٍ ثابتةٍ»**[(١)].

ذكر أبو داود اختلاف المصاحف في كلمة: ﴿ٱلْمُنشَـَٔـٰتِ﴾ على مذهبين:

أولهما: بتصوير الهمزة بعد الشين ياءً، وحذف الألف، وهو مذهبُ عطاءٍ ومن معه.

وثانيهما: بألف ثابتة بعد الشين، وقيَّده أبو داود على قراءة فتح الشين[(٢)]، ولا يصحُّ هذا المذهب الرسمي على قراءة الكسر.

ولم يرجِّح أبو داود شيئًا.

وأما أبو عمرو فذكر المذهب الأول وعزاه إلى مصاحف أهل العراق، وذكر أنَّ الغازيَ بن قيس رسمه كذلك، إلَّا أنه قيَّده على قراءة من كسر الشين.

وأما ما عليه العمل فقد حرره د. أحمد شرشال، قال: «واختار ابن القاضي وتبعه ابن عاشر والمارغني أن تكون الألف صورة للهمزة على هذه القراءة - بفتح الشين- وإلحاقِ ألف الجمع بعدها، وعليها مصاحف أهل المغرب، والذي أختارُه أن تُرسَم الهمزة فوق السطر بين الشين والألف التي للجمع؛ لأنَّ الهمزة قد تستغني عن الصورة، وتحاشيًا للإلحاق الذي كان يكرهه السلف، وعليه مصاحف أهل المشرق»[(٣)]، وعليه فمذهب عطاء هو ما عليه العمل عند المغاربة.

**١٤.** قال أبو داود: «**﴿وَرَيۡحَانٌ﴾**[الواقعة:٨٩] **رسَمَهُ عطاءٌ وحكَمٌ بألِفٍ، ورسَمَهُ الغازي بغيرِ ألِفٍ..»**[(٤)].

ذكر أبو داود في هذا النصِّ مذهبين في كتابة كلمة: ﴿وَرَيۡحَانٌ﴾ في سورة الواقعة، أولهما بالألفِ، وهو مذهب عطاءٍ وحكَم، وثانيهما بحذفِ الألفِ وهو مذهبُ الغازي، وحسنهما واختار إثبات الألف فقال: «وكلاهما عندي حسَنٌ،

(١) مختصر التبيين (٤/ ١١٦٨).

(٢) قرأ بالكسر حمزة، وشعبة بخلف عنه، وقرأ الباقون بالفتح. ينظر: النشر (٤/ ٢٦٦٦).

(٣) مختصر التبيين (٤/ ١١٦٩)، حاشية (٢).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١١٨٣).

واختياري الألف مثل الذي في الرحمن»[(١)]، وتبعه في ذكر الخلافِ الخرَّازُ في المورِدِ في البيت: (٢٤٨).

وأما أبو عمرٍو فلم يذكرها، وتبعه في ذلك الشاطبي في العقيلة.

والعملُ عند المشارقة والمغاربة على إثبات الألف كما هو مذهبُ عطاءٍ[(٢)].

١٥. قال أبو داود: «**وكتبوا: ﴿رَبَّنِيٓ﴾** [آل عمران: ٧٩] **بياءٍ واحدةٍ، معَ حذْفِ الألفِ قبلَ النُّونِ، كذا رسمَه عطاءٌ، وحَكَمٌ...**»[(٣)].

ذهب عطاءٌ إلى رسْم: ﴿رَبَّنِيٓ﴾ بياءٍ واحدةٍ، مع حذف الألف التي قبل النونِ، ولم يأتِ عنه في هذا النقل ما يدلُّ على المحذوف من الياءين، أهي الأولى أم الثانية؟ وقد اتَّفقَ الشيخانِ على كتابته بياءٍ واحدةٍ، إلَّا أنَّ أبا عمرٍو رجَّحَ حذْفَ الأولى، وثبوتَ الثانية، فقال: «اعلم أنَّ المصاحف اتفقت على حذفِ إحدى الياءينِ؛ إذا كانت الثانية علامةً للجمعِ، والثابتةُ عندي هي تلك، ويجوز أن تكون الأولى، والأوَّلُ أَقْيَسُ»[(٤)]، ورجَّحَ أبو داودَ حذْف الثانية، وثبوت الأولى، والمذهبان معتبران عند الشيخين[(٥)]، وذهب الشاطبي في العقيلة في البيت: (١٨٤) إلى الإطلاق فقال: «واحذفوا إحداهما»، وأما الخرَّازُ في المورد في البيت: (٢٧٨) فذكر مذهبَي الشيخين، والذي عليه العمل هو مذهب أبي داود[(٦)].

١٦. قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧]: «**وقال حكَمٌ وعطاءٌ: يُكتبُ بياءٍ واحدةٍ، وبياءينِ أيضًا..**»[(٧)].

---

(١) مختصر التبيين (٤/ ١١٨٤).

(٢) دليل الحيران (٢٠١)، سمير الطالبين (٣٣).

(٣) مختصر التبيين (٢/ ٣٥٦).

(٤) المقنع (٢/ ١٠٥).

(٥) ينظر: المقنع (٢/ ١٠٥)، مختصر التبيين (٢/ ١٥٢).

(٦) ينظر: دليل الحيران (٢٢١).

(٧) مختصر التبيين (٥/ ١٢١٧).

نقل أبو داود قول عطاءٍ في كلمة: ﴿سِيَٓـَٔتْ﴾ وأنَّها تُكتَبُ بوجهين: بياءٍ واحدةٍ، وبياءين، ومذهب الشيخين كتابتها بياء واحدة، ولا صورة للهمزة، وعلل أبو عمرو ذلك بقوله: «لأنَّها تذهب من اللفظ إذا خُفِّفَت، إما بالنقل، وإما بالبدل»[(١)]، وقال أبو داود بعد ذكر مذهب عطاءٍ: «والصحيح أن يكتب بياءٍ واحدة» وعلَّل ذلك بما علل به أبو عمرو[(٢)]، ولم أقف على من وافق عطاءً في ذكر الوجهين، والعملُ على مذهبِ الشيخين كما في المصاحف المطبوعة.

**١٧.** قال أبو داودَ عن قوله تعالى: ﴿لَنَنصُرُ﴾ [غافر:٥١] : **«وحكى أيوب بن المتوكل من روايتِنَا عنه أنَّ في مصاحف أهل المدينة: (إنّا لننصر) بنونٍ واحدة، ولم أرْوِ ذلِك في حروفِ نافعٍ، لا من طريقِ قالونَ، ولا من طريقِ الغازي، ولا ذكَرَ ذلِكَ عطاءٌ ولا حكَمٌ في كتابيهما، ولا ابن أشته أيضًا..»**[(٣)].

ذكر أبو داود في هذا النص حكاية أيوب بن المتوكل فيما رواه عنه أن قوله: ﴿لَنَنصُرُ﴾ في المصاحف المدنية بنون واحدةٍ.

ثمَّ بيَّن أبو داودَ أنَّه لم يرو ذلك عن نافعٍ المدني في أيٍّ من طريقيه: قالونُ والغازي بن قيس، وكذلك لم يجر له ذِكْرٌ في كتابِ عطاءٍ، ولا كتابِ حكم، ولا كتابِ ابن أشته.

وقول أبي داودَ هنا فيه إشارة إلى عدمِ الأخذ بمذهبِ أيوبَ، ولذلك قال بعد حكايته المذهب الأول: «قال أيوب بن المتوكل: وفي سائر المصاحف: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ﴾ بنونين»، قال أبو داود عقيبه: «وهو الذي أختارُ، وبه أكتبُ»[(٤)].

---

(١) المقنع (٢/ ١٥٩).

(٢) مختصر التبيين (٢/ ٤٧).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٠٧٦).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٠٧٧).

ومذهبُ أبي داود موافقٌ لمذهب شيخه أبي عمرٍو في مقنعه حيث قال: «ورأيت أبا حاتم قد حكى عن أيوب بن المتوكل أنه رأى في مصاحف أهل المدينة: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ في غافر بنون واحدة»، قال أبو عمرو عقيبه: «ولم نجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف»(١).

ولعلَّ صنيع الشيخين هو الحامل للشاطبي على ردِّ مذهب حذف النون حيث قال في البيت (٧٩):

وَفِي لِنَنظُرَ حَذْفُ النُّونِ رُدَّ وَفِي إِنَّا لَنَنصُرُ عَنْ مَنصُورٍ انْتَصَرَا

وأما الخرَّاز فسكت عنه ولم يذكره، وعلَّل فِعْلَه ابنُ عاشر: «وتضعيف الشيخين لحذف النون .. هو والله أعلم عمدة الناظم في تركه»(٢).

والذي عليه العمل عند المشارقة والمغاربة إثبات النونين، كما في مصاحفهم المطبوعة.

**المطلب الثاني: الزيادة.**

**١٨.** قال أبو داود: **«وفي بعضِها: ﴿لُؤْلُؤٌ﴾** [الطور: ٢٤] **بغيرِ ألِفٍ، وكذا رسَمَهُ حَكَمٌ وعطاءٌ، وهو الذي أختار هُنا»**(٣).

**١٩.** قال أبو داود: **«وكتبوا في بعضِ المصاحفِ: ﴿ٱللُّؤْلُؤْ﴾** [الرحمن:٢٢] **بألِفٍ بعد الواوِ المهموزة المضمومة، كذا رسمه الغازي بن قيسٍ، وحكَمٌ الأندلسي، وفي بعضِها: ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾: بغيرِ ألِفٍ، وكذا رسَمَهُ عطاءٌ الخراسانيُّ، وكلاهما حسَنٌ، فليكتبِ الكاتِبُ ما أحبَّ من ذلِكَ»**(٤).

(١) المقنع (٢/ ٢٩٦).

(٢) فتح المنان (٢/ ٨٩٨).

(٣) مختصر التبيين (٤/ ١١٤٩).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١١٦٧).

٢٠. قال أبو داود: «**ورسَمَ الغازي بنُ قيسٍ وحكَمٌ بعد الواوِ المهموزةِ مِن: ﴿ٱللُّؤْلُؤِ﴾** [الواقعة: ٢٣] **ألِفًا، ولم يرسمْها عطاءٌ، وبحذفِها أكتُبُ**»[(١)].

ذكر أبو داود في هذه النقول الثلاثة أنَّ عطاءً رسَمَ كلمة: اللؤلؤ، في المواضِعِ المذكورة بغير ألِفٍ، وافَقَهُ حكم بن عمران في الموضعِ الأول، وخالفَهُ في الآخَرَيْنِ.

ولم يذكر أبو داودَ مذهب عطاءٍ في كلمة: (اللؤلؤ) في مواضعها الثلاثة الأخرى في كتابِ الله في الحج [٢٣]، وفاطرٍ [٣٣]، والإنسان [١٩]، وقد وقعت في جميعها منصوبةً -بخلفٍ في الأوَّلَيْنِ بين القرَّاءِ[(٢)]-، وأما المذكورةُ هنا فغير منصوبةٍ قولًا واحدًا، موضعان مرفوعانِ، وموضع مخفوضٌ.

ولم يذكر أبو عمرٍو مذاهب أئمة الرَّسْم في هذه المواضع الثلاثة، إلا ما كان من العموم الذي نقله عن الأعرج بأنَّ أهل المدينة يكتبون: (اللؤلؤ) في جميع مواضعها بالألف[(٣)]، ولعلَّه يريد المعرَّفَ بأل، وتبعه الشاطبي في العقيلة في الأبيات: (١٢٥- ١٢٦- ١٢٧).

وأما أبو داودَ فذكرَ الخلافَ في المواضع الثلاثة، واختار الحذف في موضعي: الطورِ، والواقعة، وهو مذهب عطاءٍ، وأما موضعُ سورة الرحمن فحسَّنَ الوجهينِ، وخيَّرَ الكاتب، ولم يرجِّح شيئًا، والعملُ عند المشارقة على الحذفِ، وعند المغاربة على الإثباتِ في موضع الرحمن، والحذفِ في موضعي الطور والواقعة[(٤)].

٢١. قال أبو داود: «**وكتبوا: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾** [الحشر: ٩] **بواوٍ بعد الهمزةِ،**

(١) مختصر التبيين (٤/ ١١٧٧).

(٢) قرأ المدنيان وعاصم بالنصب فيهما، ووافقهم يعقوب في موضع الحج، وقرأ الباقون بالخفض فيهما. ينظر: النشر (٤/ ٢٤٨٣).

(٣) المقنع (٢/ ٦٣).

(٤) دليل الحيران (٢٧٧)، سمير الطالبين (٥٥).

**من غيرِ صورةٍ لها، ولا ألف بعدها، وكذا رسمَهُ الغازي بن قيسٍ، وكذا رسمه أيضًا حَكَمٌ، وعطاءٌ الخراسانيُّ، إلَّا أنَّهما قالا: «وفي مصاحف أهل العراقِ بألِفٍ يعْنِيانِ بعدَ الواوين، ولم أرْوِهِ عن غيرِهما..»**[(١)].

ذكر أبو داود في هذا النقل حكم كلمة: ﴿تَبَوَّءُو﴾ فذكر أنَّها رُسِمَت في المصاحف بواوٍ بعد الهمزةِ، من غيرِ صورةٍ لها، من غير ألف بعدَها، وهو مذهبُ عطاءٍ والحكَمِ إلَّا أنَّهما خالفَا في الألف فأثبتاه في مصاحف أهلِ العراق، ولم يروِ أبو داود هذا المذهبِ عن غيرهما؛ فقد تفرَّدَا بهِ.

وأما أبو عمروٍ فلم يذكر فيه سوى قوله: «بواوين، من غير ألفٍ» ذكره في بابِ ما اتفقت على رسْمِه مصاحِفِ أهل الأمصارِ، وعلى ذلك الشاطبي في العقيلة في البيت: (١٦٠)، والخرَّاز في المورد في البيتِ: (٣٤٦).

وهو مذهبُ الأئمة[(٢)] كالمهدوي، والجهني، قال المهدوي: «وحذفوا الألف في ﴿تَبَوَّءُو﴾»، وقال الجهني: «بواوين بغير ألف»، وهو الذي عليه العمل عند المشارقة والمغاربة[(٣)].

**٢٢.** قال أبو داود: **«وكتبوا: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾** [الأعراف: ١٤٥] **بواوٍ بينَ الألفِ والرَّاءِ، وكذا في الحرفِ الذي في الأنبياء [٣٧]: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَتِى﴾ هذهِ روايتُنَا عن أبي عمرو الحافِظِ، وحَكَمٍ الأندلسيِّ، وعطاءٍ الخراسانيِّ هنا، وفي سورة طه [٧١] والشعراءِ [٤٩]: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ بواوٍ أيضًا بعد اللام ألف..»**[(٤)].

ذكر أبو داود مذهب الأئمة في زيادة الواو في كلمة: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ في موضعيها في الأعرافِ والأنبياء، وكلمة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراءِ وذكر أن

(١) مختصر التبيين (٤/ ١١٩٥).

(٢) هجاء مصاحف الأمصار (٨٢)، البديع (١٧١).

(٣) دليل الحيران (٢٧٣)، سمير الطالبين (٥٤).

(٤) مختصر التبيين (٣/ ٥٧٢).

الزيادة هي مذهب أبي عمرو الداني، وحكم، وعطاء الخراساني، ولم يذكر خلافًا في ذلك بين المصاحف.

وأما أبو عمرو في مقنعه فذكر أنه وجد: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بواوٍ في مصاحف أهل المدينة والعراقِ في الموضعين، وأما: ﴿لَأُوصَلِّبَنَّكُمْ﴾ فذكرها بالخلافِ في موضعي: طه والشعراء، والإجماع على عدم الزيادة في موضِعِ الأعرافِ، وكذلك الشاطبي في العقيلة في البيت: (١٩٦)، والخرَّازُ في المورد في البيت: (٣٥٦).

والعملُ عند المغاربة والمشارقة على زيادة الواو في: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ في الموضعين، وعلى عدم الزيادة في: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في مواضعها الثلاثة[(١)].

**٢٣.** قال أبو داودَ: «**وكتبوا في جميع المصاحف:** ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ [الكهف: ٢٣] **بألفٍ بين الشين والياء هنا، ليس في القرآن غيرُه، ولم يذكرْهُ الغازي في كتابِه، ولَا عطاءٌ، ولا حَكَمٌ، ولا ذكره قالون في الحروف التي رويناها عنه عن نافعٍ**»[(٢)].

ذكر أبو داود المذهب في قوله: ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ في سورة الكهف أنَّه بزيادة ألفٍ بعد الشين، وذلِكَ بإجماع المصاحفِ، وتبعه في ذلِكَ الخرَّازُ في مورِده في البيت: (٣٤٠).

وأما أبو عمرٍو فنقل عن محمد بن عيسى الأصبهاني زيادة الألف في موضع الكهفِ فحسب، ثم ذكر الأصبهاني أن الزيادة في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه في جميع مواضِعِ: (شيءٍ).

ونفى أبو عمرٍو زيادة الألف في مصاحف أهل العراق في جميع مواضِعِ: (شيءٍ)، وتبعه الشاطبي في العقيلة في البيت: (١٦٢) فذكر الزيادة في موضع الكهفِ خاصةً، وضعَّف تعميم الزيادة في غير الكهف، فقال: «ليس معتبرًا».

ومع ما ذكر من اتفاق الشيخين على الزيادة في موضع الكهف، وإجماع

(١) دليل الحيران (٢٨٤)، سمير الطالبين (٥٦).

(٢) مختصر التبيين (٣/ ٨٠٥).

المصاحف عليه فيما ذكره أبو داود، إلَّا أنَّ عطاءً ومن معه لم يذكروا هذا الموضع، فلم يجرِ له ذكر في كتابِ عطاءٍ، ولا كتاب حكم، ولا كتابِ الغازي، وكذلك لم يروه أبو داود فيما أخذه عن قالون عن نافعٍ المدني.

**المطلب الثالث: البدل.**

٢٤. قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [مريم: ٣٠]: **«ورسمه الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءٌ الخراسانيُّ بألفٍ بين التاءِ والنُّونِ على اللفظِ، ومراد التفخيمِ..»**[(١)].

ذكر أبو داود مذهب عطاءٍ ومن معه في كلمة: ﴿ءَاتَىٰنِيَ﴾ وأنَّهَا تُرْسَمَ بألفٍ بعد التاء، هكذا: ﴿ءَاتَانِيَ﴾ ثم قال: «وحقُّه أن يكتبَ بالياءِ على الإمالة... وكلاهما حسَنٌ فليكتبِ الكاتب ما أحبَّ من ذلِكَ»[(٢)]، وتبعه في ذكر الوجهين الخرَّازُ في المورد في البيتين: (٣٧٩، ٣٨٠).

وأما أبو عمرو فلم ينصَّ عليه، وهو داخلٌ في عمومِ مذهبه في ما كان من ذواتِ الياءِ، وأنَّه مرسومٌ بالياءِ على مرادِ الإمالةِ[(٣)].

والعملُ عند المشارقةِ والمغاربة على رسمه بالياء[(٤)].

٢٥. قال أبو داود: **«ورسَمَ حَكَمٌ، وعطاءٌ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَوۡصَىٰنِي﴾** [مريم: ٣١] **بغير ألِفٍ، ولا ياءٍ بين الصَّادِ والنُّونِ على الاختصارِ على حرفينِ..»**[(٥)].

ذكر في هذا النقل مذهبَ عطاءٍ وحكَمٍ وأنَّهما رسمَا كلمة: ﴿وَأَوۡصَىٰنِي﴾ بغير ألفٍ، ولا ياءٍ، ثمَّ قال: «وحقُّ هذه الكلمةِ أَن تكتبَ بالياء أيضًا بين الصاد والنون»، أي هكذا: ﴿وَأَوۡصَىٰنِي﴾.

---

(١) مختصر التبيين (٤/ ٨٣١).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٨٣١).

(٣) المقنع (٢/ ١٧٠).

(٤) فتح المنان (٢/ ١٣٦٦)، دليل الحيران (٢٩٩)، سمير الطالبين (٦٣).

(٥) مختصر التبيين (٤/ ٨٣١).

ثم قال: «وأحسب أنهم لم يكتبوا الياء ..؛ لئلَّا يجتمع ثلاث صورٍ»[١].

ولم ينصَّ عليها أبو عمرو، وهي داخلةٌ في عمومِ مذهبه في ما كان من ذواتِ الياءِ، وأنَّها مرسومةٌ بالياءِ على مرادِ الإمالةِ[٢].

والعمل عند المشارقة والمغاربة على حذف الألف والياء كما هو مذهب عطاءٍ وحكم[٣].

**٢٦.** قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿نَادَىٰنَا﴾ [الصافات: ٧٥]: **«كتبوه بياءٍ بين الدَّالِ والنونِ... الغازي بن قيسٍ لم يرسمْه بألِفٍ ولا ياءٍ، ورسَمَهُ حكمٌ وعطاءٌ بألفٍ بينَ الدَّالِ والنُّونِ مقيَّدًا..»**[٤].

ذكر أبو داود أنَّ الحكمَ وعطاءً رسَمَا كلمة: ﴿ نَادَىٰنَا ﴾ بألفٍ بين الدالِ والنونِ، أي هكذا: ﴿نَادَانَا﴾ وقولُه: «مقيَّدًا» أي: أنهما نصَّا على كونها بألفٍ، كأن يقولَا: «بالألفِ» ونحوِ ذلِك، ولم يكتفِيا بالرَّسْمِ، وذكر أبو داودَ قبلُ أنَّ الغازي رسمه بلا ألفٍ ولا ياءٍ، أي هكذا: ﴿نَادَىٰنَا﴾.

ولم يذكر أبو عمرٍو هذه الكلمة، وكذلك الشاطبيُّ، والخرَّاز، وذكره النائطي بالياء قولًا واحدًا، ولم يذكر خلافًا، وكذا في خزانة الرسوم[٥].

والعمل على ما ذكره أبو داود، قال د. أحمد شرشال: «والصحيح يرسم بالياء على الأصلِ والإمالة»[٦].

**٢٧.** قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿أَرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٢]: **«رسمها الغازي بألفٍ،**

---

(١) مختصر التبيين (٤/ ٨٣٢).

(٢) المقنع (٢/ ١٧٠).

(٣) فتح المنان (٢/ ١٣٦٦)، دليل الحيران (٢٩٩)، سمير الطالبين (٣٨).

(٤) مختصر التبيين (٤/ ١٠٣٨).

(٥) نثر المرجان (٦/ ٣٢)، خزانة الرسوم (٤٨٠).

(٦) مختصر التبيين (٤/ ١٠٣٨)، وانظر: سمير الطالبين (٦٣).

**ورسَمَهَا عطاءٌ بالألفِ والياءِ معًا، قال: والألفُ أجودُ... ورسمها حكم بالياء»**[(١)].

ذكر أبو داود في هذا النص رَسْمَ كلمة: ﴿أَرْبَىٰ﴾ فذكر أن الغازي بن قيس رسمها بألف هكذا: (أرْبَا)، وأنَّ عطاءً رسمها بالألفِ والياءِ، وجوَّد رسمها بالألفِ، ورسمها الحكم بالياء، وهو ما اختاره أبو داود فقال: «وأنا أقول: وبالياء أجود... وكذا روينا عن أستاذنا أبي عمرٍو، وعلى ذلِك نعتمد»، وعلله بأنَّ ذواتِ الواو إذا دخل عليها زائد كالهمزة هنا فإنَّها تنقلب إلى الياء[(٢)].

وأما أبو عمرٍو فذكرها بالياءِ قولًا واحدًا في باب ما رُسِم بالألف من ذواتِ الياءِ على اللفظِ[(٣)].

والعمل عند المشارقة والمغاربة على رسمها بالياء، كما في المصاحف المطبوعة.

**٢٨**. قال أبو داود: «**ورَسَمَ حَكَمٌ، وعطاءٌ: ﴿لَآ أَرَا ٱلْهُدْهُدَ﴾** [النمل: ٢٠] **بألفٍ بعْدَ الراءِ، ورسمها الغازي بالياء..**»[(٤)].

ذكر أبو داود في هذا النقل رسم قوله: ﴿أَرَا﴾ في سورة النمل، وذكر مذهبين: رسمها ألفًا وهو مذهبُ عطاءٍ والحكَم، ورسمها ياءً وهو مذهب الغازي، ورجَّح مذهب الغازي، قال: «بالياء على الأصلِ، كما قدَّمْنَا، وعليه الاعتماد في الخطِّ»، وأما أبو عمرٍو فلم يذكرها أيضًا، وتبعه في ذلك الشاطبي.

ولعلَّ الخلاف في هذا الموضع غير مشهورٍ؛ فسكت عنه صاحب المورد أيضًا فلم يذكره، قال المارغني: «سكت الناظم عن: ..﴿أَرَى﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ في النمل مع أنَّ أبا داودَ ذكر فيها وجهين .. واختار

(١) مختصر التبيين (٣/ ٧٧٨).
(٢) المقنع (٢/ ١٧٠، ١٧٣).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٧٠، ١٧٣).
(٤) مختصر التبيين (٤/ ٩٤٤).

رسمها بالياء، وبه جرى عملُنا»[(١)]، ولذلك قال النائطي: «والياء ثابتةٌ رسمًا بالاتفاق»[(٢)].

والعملُ عند المشارقة والمغاربة على ما اختاره أبو داود خلافًا لمذهب عطاءٍ[(٣)].

٢٩. قال أبو داود: «**وكتبوا: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾** [محمد: ٨] **بألِفٍ، وكذَا رسَمَهُ الغازي بن قيسٍ، ورسَمَهُ حَكَمٌ، وعطاءٌ الخراساني بالياءِ..**»[(٤)].

ذكر أبو داود في هذا النقل وجهين في رسمِ قوله تعالى: ﴿فَتَعْسًا﴾ أولهما: بألفٍ، وهو مذهب الغازي.

وثانيهما: رسمها بالياء، وهو مذهب عطاءٍ وحكَمٍ، واختارَ أبو داود مذهب الغازي، قال: «والأول أختارُ».

ولم يذكره أبو عمرٍو في مقنعه، وتبعه في ذلك الشاطبي في عقيلته.

وذكره صاحبُ المورد في البيت (٣٨٥)، وقال عن رسمه بالياء: «وهو غيرُ مشتهر»، وعلَّلَ ابن عاشر رسمها بالألفِ بأنَّها بدلٌ من التنوينِ في الوقفِ، وهو القياس كما قال المارغني[(٥)]، وهو ما عليه العمل عند المشارقة والمغاربة كما في المصاحف المطبوعة.

٣٠. قال أبو داود: «**ورسَمَ الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءُ بنُ يزيدَ الخراسانيُّ حرفًا ثامنًا، وهو قولُه عزَّ وجلَّ في آلِ عمرانَ** [١٥٩]: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ إلَّا أنَّهُ وقَع في كتبِهم رسْمًا بغير تقييد**»[(٦)].

---

(١) دليل الحيران (٣٠١).

(٢) نثر المرجان (٥/ ٨٨).

(٣) دليل الحيران (٣٠١)، سمير الطالبين (٦٣).

(٤) مختصر التبيين (٤/ ١١٢٣).

(٥) فتح المنان (٢/ ١٣٧٥)، دليل الحيران (٣٠٣).

(٦) مختصر التبيين (٢/ ٢٦٩).

**٣١.** قال أبو داود: **«وكتبوا: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾** [آل عمرانَ: ١٥٩] **بالهاءِ، ورسَمَ هذه الكلمةَ الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءٌ بالتاءِ: (رَحْمَتٍ) رَسْمًا دونَ ترجمةٍ لم يذكرْهَا غيرُهم، واختيارِي ما قدَّمْتُه: ﴿رَحْمَةٍ﴾ بالهاءِ، ولا يجوز عندي أن يُكتبَ بالتاءِ»**[(١)].

ذكرَ أبو داود في هذين النصَّيْنِ أنَّ عطاءً رَسَم هذه الكلمة في كتابِه بالتاءِ، فهي عنده مع المواضع السبعة التي ذكرها أبو داود قبلُ، وهي: موضعُ البقرةِ [٢١٨]، والأعرافِ [٥٦]، وهودٍ [٧٣]، ومريم [٢]، والرومِ [٥٠]، وموضعي الزخرفِ [٣٢]، وقد وافقَ عطاءً في الموضعِ الثامنِ الغازي بن قيسٍ، وحكم بن عمرانَ، وكلام أبي داود يدلُّ على أنه وجد هذه الكلمة في كتبِهم بالتاء رسمًا فحسْب، ولم يذكروا تقييدًا أو ترجمةً تُبَيِّنُ كيفيَّة رسمِها كأن يقول: «رَحْمَت بالتَّاءِ»، فهذا معنى قولِ أبي داود: «بغير تقييد»، و«دونَ ترجمةٍ»، فهم لم يقيِّدوا ولم يترجموا طريقةَ كتابتها، وإنَّما اكتفوا برسْمِهَا.

ورسْمُها بالتاء ليس عليهِ العمَل، وقد تفرَّدَ به هؤلاء الثلاثة، كما يدلُّ عليه قولُ أبي داود: «لم يذكرْها غيرُهم»، واتفقَ الشيخانِ: أبو عمرٍو وأبو داودَ على كونِه بالهاءِ[(٢)]، بل إنَّ أبا داود قال: «ولا يجوز عندي أن يُكتبَ بالتاءِ»[(٣)]، وعلى ذلك الشاطبي في العقيلة فذكر المواضع السبعة ولم يذكر الموضع الثامن[(٤)]، وأما الخرَّازُ في مورده فقد ذكر في البيت: (٤٣٧) الموضعَ الثامنَ بالخلْفِ عن أبي

(١) مختصر التبيين (٢/ ٣٨١).

(٢) المقنع (٢/ ٢٣٠)، مختصر التبيين (٢/ ٢٦٨).

(٣) قال د. أحمد شرشال محقق مختصر التبيين: «ولشذوذه لم يروه أبو بكر بن الأنباري، وأبو عمرو الداني، ولم يذكره المهدوي، وابن معاذ الجهني، وابن وثيق الأندلسي، وعلى ما اختاره المؤلف جرى عليه رسم المصاحف» مختصر التبيين (٢/ ٢٦٩)، حاشية (٩).

(٤) ينظر: العقيلة البيت: (٢٦٣، ٢٦٤).

داودَ، وذكَرَ أنَّ المشهور فيه عنه بالهاء، ولم ينسُب الخرَّازُ هذا المذهبَ إلى عطاءٍ.

والصوابُ أنَّ هذا الموضع عند أبي داود يُكتبُ بالهاء قولًا واحدًا، ولا يجوزُ عندَهُ أن يُكتَبَ بالتاءِ، وأنَّ رسمَه بالتاء مذهبُ عطاءٍ، وهو الذي حكاه عنه أبو داود كما سبق بيانه، والعمل عند المشارقة والمغاربة على مذهب أبي داود.

**٣٢.** قال أبو داودَ: **«وزَادَ الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءٌ موضعًا آخرَ، وهو قولُه في والصَّافَّات [٥٧]: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ﴾ فحصَلَ في العِدَّةِ: اثْنَا عشَرَ حرفًا..»**[(١)].

**٣٣.** قال أبو داود: **«ورأيتُ الغازيَ بن قيسٍ، و[حَكَمًا][(٢)]،وعطاءً الخراساني قد رسموها: ﴿نِعْمَتُ﴾** [الصافات: ٥٧] **بالتاءِ»**[(٣)].

ذكر أبو داود مذهبَ عطاءٍ في موضع سورة الصافات، بعدَ ذكْرِه المواضع المتفق على رسْمِها بالتاء، وهي أحد عشرَ موضعًا: البقرة [٢٣١]، آل عمران [١٠٣]، المائدة [١١]، وإبراهيم [٢٨- ٣٤]، والنحل [٨٢-٧٢-١١٤]، ولقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩].

وقد اتَّفَقَ الشيخان على هذه المواضع، ولم يذكر أبو عمرٍو مذهب عطاءٍ، وتبعه الشاطبي في العقيلة في الأبيات: (٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦)، وذكره أبو داود ثم قالَ عقيبَه: «وكلاهما حَسَنٌ، فليكتبِ الكاتبُ ما أحبَّ من ذلِكَ، فهو في سعةٍ لمجيء الروايتين عنهم بذلِكَ»[(٤)]، وتبعه صاحب المورد في البيت: (٤٤٢) فذكر روايته عن عطاءٍ ومن معه، ولم يرجِّح شيئًا، ووافقَ عطاءً في مذهبِه ابنُ أبي داود

(١) مختصر التبيين (٢/ ٢٧١).

(٢) في المطبوع: (وحكم)، ولعلَّها في نسخة، فتكون على لغة ربيعة، والمثبتُ من شرح ابن آجطَّا التبيان (٤/ ١٨٢٦)، فقد نقله عن أبي داود بنصِّه.

(٣) مختصر التبيين (٤/ ١٠٣٦).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٠٣٦).

السجستاني صاحبُ كتابِ المصاحِفِ حيث قال: «﴿وَلَوْلَا نِعْمَتُ رَبِّي لَكُنتُ﴾ بالتَّاءِ»[(١)]، والذي عليه العمل رسْمُهُ بِالهاءِ[(٢)].

**المطلب الرابع: الهمز.**

**٣٤.** قال أبو داود: «**قال[(٣)]: وكتبوا في مصاحفِ أهلِ العراقِ في طه** [٧٦] ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ مَن تَزَكَّىٰ﴾ **بواوٍ ... قال أبو داود: وكذلكَ رسمهُ هناكَ الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءٌ الخراسانيُّ؛ إلَّا أنَّهم رسموا هناك الألفَ قبلَ الواوِ، ولم يرسموها بعدها فاعْلَمهُ**»[(٤)].

**٣٥.** وقال أبو داود أيضًا في سورة طه: «**ووقَعَ في كتابِ الغازي بن قيسٍ، وحكَمٍ، وعطاءٍ:** (جَزَاؤُ) [طه: ٧٦] **من غير ألف بعدها رسْما دونَ ترجمةٍ..**»[(٥)].

ذكرَ أبو داود في هذا النقلِ حكم كلمة: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ وأنَّها بالواوِ في مواضع خمسة: المائدة موضعان: [٢٩-٣٣]، والزمر [٣٤]، والشورى [٤٠]، والحشر [١٧].

ونقل عن محمد الأصبهاني زيادة موضعٍ سادس في مصاحف أهل العراق وهو موضع طه المذكور، ثم ذكر أبو داود أنَّ كتابة المواضع الستة بالواو مذهب عطاءٍ ومن معه أيضًا، إلَّا أنَّهم أثبتوا الألفَ قبلَ الواوِ، وحذفوها بعدهَا، هكذا: (جَزَاؤُ).

وكذا نقلَه الدانيُّ عن الأصبهاني منسوبًا إلى مصاحف أهل العراق، ولم يذكر خلافًا فيهِ[(٦)]، وكذلك الشاطبي في العقيلة في البيت: (٢١٢، ٢١٣).

---

(١) المصاحف لابن أبي داود (٤٨١).

(٢) ينظر: دليل الحيران (٣٣٧).

(٣) المقصود هنا: محمد بن عيسى الأصبهاني.

(٤) مختصر التبيين (٣/ ٤٤١).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٨٥٠).

(٦) المقنع (٢/ ١٤٠).

وقد تفرَّد الأئمة الثلاثة: (عطاءٌ، والغازِي، وحكَمٌ) بهذا المذهب، وهو خلاف مذهب الشيخين وغيرهما، والمتقرر عند العلماء هو ما قاله ابن الجزري: «فما كُتِبَ من هذه الألفاظِ بالواوِ فإنَّ الألِفَ قبلَهُ تحذفُ اختصارًا، وتلحقُ بعد الواوِ منهُ ألِفٌ تشبيهًا بواوِ يدعُوا...».

قال محقق مختصر التبيين عن مذهب عطاءٍ ومن معه: «وهذا شاذٌّ لم يذكره أحدٌ من علماءِ الرَّسْمِ، فإنَّ المشهور والمعروفَ عند أرباب هذا الشأنِ أنَّ إثباتَ الألِفِ لا يكونُ إلَّا إذا لم تصوَّر للهمزة واوٌ، وإذا صوِّرت بالواوِ فحذفُ الألفِ قبلَها وإثباتُه بعدَها»[(١)].

وعليه فالذي ذُكِر عن عطاءٍ ومن معه ليس عليه العمل في أيٍّ من مواضِعِ كلمةِ: (جزاء)، وقد رُسِمت في كتابِ الله على وجهين معتبَرَيْنِ:﴿جَزَآءُ﴾ و﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾، ولذلك قال أبو داود: «وكلاهما حسَنٌ»[(٢)]، وتبعه في ذلك الخرَّازُ في المورِدِ في البيتِ: (٣١٥).

والذي عليه العملُ في موضع طه كتابتُه بلا صورةٍ للهمزةِ، ورسْمُ ألفٍ قبلها[(٣)].

**٣٦.** قال أبو داود عند قوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَتۡ﴾ في سورة الأنعام [٥] بعدَ ذكْرِهِ الإجماعَ على كتابته بالواو والألف، والخلاف في موضع الشعراء [٦]: **«ورُوِّينَا عن الغازي، وحَكَمٍ، وعطاءٍ أنَّها بألفٍ دون الواوِ..»**[(٤)]. يعني: موضع الشعراء لا الأنعام.

---

(١) مختصر التبيين (٣/ ٤٤١)، (٤/ ٨٥٠). قال الخوارزمي: «(جزاؤ) بالواوِ». هجاء المصاحف (٢٠٦)، قال محققه أ.د. غانم الحمد: «هكذا رُسمت الكلمة في النسخ الخطية من غير ألف بعد الواو...» حاشية (١)، ولم يتبيَّن لي هل هذا من المصنف، أم من الناسخ، فإن المصنِّف ذكر حكم الهمز وأنه مصوَّرٌ بالواو فحسب، ولم يذكر الألف بعدها، والأمر محتمل، ويقوِّي احتمال رسمه بغير ألفٍ مذهبُ عطاءٍ المذكور هنا.

(٢) مختصر التبيين (٤/ ٨٤٩).

(٣) دليل الحيران (٢٤٨).

(٤) مختصر التبيين (٣/ ٤٧٠).

٣٧. وقال أبو داود في سورة الشعراء: «**وكتبوا في بعض المصاحف:** ﴿أَنۢبَتُوٓاْ﴾ **بواوٍ بعد الباء... وفي بعضها:** ﴿أَنۢبَآءُ﴾ [الشعراء: ٦] **بألفٍ من غير واوٍ، وكذا رسَمَ هذه الكلمةَ الغازي بن قيسٍ هٰهُنا وحكَمٌ، وعطاءٌ، أعني: بألفٍ من غير واوٍ..**»[(١)].

ذكر أبو داود روايته عن عطاءٍ والغازي وحَكَمٍ أنَّ كلمةَ: ﴿أَنۢبَتُوٓاْ﴾ بألفٍ بلا واوٍ، هكذا: ﴿أَنۢبَآءُ﴾ وهو مخالفٌ لمذهب أبي عمروٍ، وموافقٌ لوجهٍ عند أبي داود.

فأما أبو عمرو فإنَّهُ ذكره عن محمد الأصبهاني بالواوِ وألفٍ بعدَها في موضعين، ولم يذكر فيه خلافًا[(٢)]، وتبعه الشاطبي في العقيلة في البيت (٢١١)[(٣)].

وأما أبو داود فقد ذكر فيهِ خلافًا في موضعين من كتابه، قال في أولهما: «واختلفت المصاحف في التي في الشعراء، ففي بعضها بالواو وألفٍ بعدها، دونَ ألفٍ قبلها... وفي بعضها: (أنباء) بألفٍ ليس غير... ثمَّ قال: فدلَّ ما حكيناه عن نصيرٍ أنَّ مصاحِفَ أهل المدينة على الألف دونَ الواوِ»[(٤)]، ولم يرجِّح شيئًا، وتبعه في ذلك الخرَّازُ في مورده في البيت: (٣٢١).

والذي عليه العمل عند المشارقة والمغاربة رسمه بالواو والألفِ[(٥)].

---

(١) مختصر التبيين (٤/ ٩٢١).

(٢) المقنع (٢/ ١٤٢، ٢٩٩).

(٣) جاء في بعض النسخ للعقيلة وبعض الشروح -كالوسيلة- في البيت (٢١٧): «وأنبـؤُا فيه الخلفُ قدْ خطرا» وليس بصوابٍ؛ فإنَّه قد ذكر حكمها في البيت: (٢١١) بلا خلافٍ، والخلفُ المذكور إنَّما هو لكلمة: «أبناء» في سورة المائدة، وهو الموافقُ لما في المقنع (٢/ ١٤٢، ٢٧٤)، وقد نصَّ ابن جبارة على روايته لهذا البيت بتقديم الباء على النونِ، والأخذُ بالأوَّل يلزم منهُ أنَّ الشاطبي فاته ذِكْرُ حكم: ﴿أَنۢبَتُوٓاْ﴾ [المائدة: ١٨]، وليس بصحيح. ينظر: شرح العقيلة لابن جبارة (٢/ ٣١٩)، الدرة الصقيلة (٥٠٥)، الهبات السنية (٣٩٤).

(٤) مختصر التبيين (٣/ ٤٧٠).

(٥) دليل الحيران (٢٤٧)، سمير الطالبين (٦٠).

**٣٨.** قال أبو داود: «﴿فَلَهُۥ جَزَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[الكهف: ٨٨] **كتبوه في بعض المصاحف بألف بعد الزاي، لا غير: ﴿جَزَآءً﴾، وكذا رسَمَهُ الغازي، وحكَمٌ، وعطاءٌ..»**[(١)].

ذكر أبو داود حكم كلمة: ﴿جَزَآءً﴾ في سورة الكهفِ، فذكر أنَّها في بعض المصاحف بألف بعد الزاي، أي من غير واوٍ بعد الألف، وهو مذهبُ عطاءٍ ومن معه، ثم ذكر أنَّها في بعض المصاحف بواوٍ بعدها ألف، دون ألِفٍ قبلَها، واختار كتابتها على مذهب عطاءٍ، فقال: «بالأولِ أكتُبُ»، وتبعه في ذكر الخلاف الخرَّازُ في المورد في البيت: (٣١٥)، ولم يرجِّح شيئًا.

وأما أبو عمرٍو فنقلَ عن محمد بن عيسى الأصبهاني قولَه: «كُتِبَ في مصاحِفِ أهلِ العراقِ: ﴿فَلَهُۥ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ يعني: بالواوِ، وفي مصاحفِ أهل المدينة بغيرِ واوٍ»[(٢)]، ولم يرجِّح شيئًا، وتبعه في ذلك الشاطبي في العقيلة في البيت: (٢١٣).

وكذلك ذكر الخلاف المهدوي، والجهني، وابن وثيق[(٣)]، والعمل على مذهب عطاءٍ، وهو اختيار أبي داود[(٤)].

**٣٩.** قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿جَزَآءً﴾ [الزمر: ٣٤]: **«وكذا رسَمَهُ الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءٌ بألفٍ من غير واوٍ، وكلاهما حسنٌ»**[(٥)].

ذكر أبو داود مذهب عطاء في كلمة: ﴿جَزَآءً﴾ [الزمر: ٣٤] بعْدَ ذكرِه خلافَ المصاحف في رسْمِها.

وقد اختلف علماء الرسم في موضع الزمر فذكر الداني عن محمد بن عيسى في خمسة مواضع أنها بالواوِ منها موضع الزمر[(٦)]، ونقلَ عنه أيضًا أنَّ من العلماء

(١) مختصر التبيين (٣/ ٨١٩).
(٢) المقنع (٢/ ١٣٩).
(٣) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار (٥٨)، البديع (٣٧)، الجامع (٦١).
(٤) ينظر: دليل الحيران (٢٤٨)، سمير الطالبين (٦٠).
(٥) مختصر التبيين (٤/ ١٠٥٩).
(٦) المقنع (٢/ ١٣٩).

من عدَّها أربعةً، وأسقط موضعَ الزُّمر، وتبعه في ذلك الشاطبي في العقيلة في البيتِ: (٢١٢).

وذهب المهدوي إلى اختلاف المصاحف في موضع الزُّمرِ، وأنه بالواو في مصاحفِ العراقيين[١].

وأما أبو داود فذكر الخلاف فيه وحسَّنَ الوجهين، ولم يرجِّح شيئًا، وتبعه في ذلك الخرَّازُ في المورد في البيت: (٣١٥)، والعمل عند المغاربة على رسمه بالواوِ، وعند المشارقةِ بالألفِ[٢].

٤٠. قال أبو داود: « ﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس:١٩] **كتبوه بالياءِ، وكذا رسمهُ الغازي بنُ قيسٍ، وعطاءٌ الخراسانيُّ»**[٣].

ذكر أبو داودَ رسم قولِه: ﴿أَيِن﴾ في سورة يس وأنَّها بالياء في المصاحف، وهذا مذهب الغازي وعطاءٍ، ولم يذكر فيها قولًا آخرَ.

وكذلِك أبو عمرو في مقنعه ذكر أنَّه وجد في مصاحفِ أهل المدينة والعراق الأصلية القديمة رسمها بالياء، وكذلك ذكر أنها مرسومة كذلك في كتاب هجاء السنة للغازي[٤]، وذكره الشاطبي في العقيلة في البيت: (٢٠٥) معزوًّا إلى مصاحف أهل العراق، وكذلك ذكره صاحب المورد في البيت: (٢٩٥) بالياء قولًا واحدًا، وهو ما عليه العمل عند المشارقة والمغاربة.

**المطلب الخامس: الفصل والوصل.**

٤١. قال أبو داود: **«مما اختلفَتْ فيه المصاحفُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿كُلَّ مَا﴾** [النساء:٩١] **كتبوه هُنَا، وفي سورة المؤمنين في بعضِ المصاحِفِ: (كلما) متصلًا،**

(١) هجاء مصاحف الأمصار (٥٨)، البديع (٩٩).

(٢) دليل الحيران (٢٤٨)، سمير الطالبين (٦٠).

(٣) مختصر التبيين (٤/ ١٠٢٢).

(٤) المقنع (٢/ ١٢١).

**وفي بعضِهَا: (كُلَّ ما) منفصلًا، وكذا رسمَها الغازي، وحَكَمٌ، وعطاءٌ على الانفصال هناكَ، وقال عطاءٌ في كتابِه في سورةِ المؤمنين:﴿كُلَّ مَا﴾: ليس في القرآنِ محجوزة غيرَ هذه، والتي في سورةِ النساءِ [٩١] : ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ﴾، وما سواهما موصولةٌ»**[(١)].

هذا الذي نقله أبو داود عن عطاءٍ نفيسٌ فإنَّ فيه نصًّا على أنَّ له كتابًا، وهو مقسَّمٌ حسب السُّوَر كما هو ظاهر النقل، وفيه مصطلح «الحجزِ» ومعناه: القطع.

وتضمَّن النقلُ أنَّه ليس في القرآن مقطوعٌ في قوله: ﴿كُلَّ مَا﴾ سوى موضعي: سورة المؤمنون، وسورة النساء، وهناك موضعٌ ثالثٌ مقطوعٌ بالإجماعِ لم يذكره عطاءٌ، وهو قولُه: ﴿كُلِّ مَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ولعلَّ عطاءً أراد بالحصر ما كان منصوبًا، وقد ذكرَ الشيخان في هذين الموضعين الخلْفَ، ورجَّح أبو داود القطعَ، فقال: «وبالقطعِ أكتبُ الثلاثة المواضِع المذكورة»[(٢)]يعني بالثالث: موضع سورة إبراهيم.

وأما أبو عمرو فإنَّه ذكر الخلْفَ في الموضعين، ولم يرجِّح شيئًا[(٣)]، وتبعه الشاطبي في العقيلة في البيتين: (٢٥٣-٢٥٤)، وكذلك الخرَّازُ في المورد في البيت (٤١٤)، والذي عليه العمل القطْعُ[(٤)].

**٤٢.** قال أبو داود: **«ووَقَعَ في سورةِ الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسَّلامُ موضعٌ اختلفتِ المصاحفُ فيه، وهو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾** [الأنبياء: ٨٧] **ففي بعضِ المصاحفِ بالنونِ: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ مثل العشر المذكورة، وكذلك رسمه الغازي بن قيسٍ، وحَكَمٌ، وعطاءٌ مثلُ العشرة المتقدِّمة... ولم**

(١) مختصر التبيين (٢/ ٤١٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤١١).

(٣) ينظر: المقنع (٢/ ٢٢١)، (٢/ ٢٨٥).

(٤) دليل الحيران (٣٢٣).

**يذكرِ الغازي وعطاءٌ في الذي في الأنبياء خلافًا أصلًا، ولا رسَمَ عطاءٌ منهنَّ غير الذي في الأنبياءِ بالنون خاصةً، وأضرَبَ عن الباقِي..»**[(١)].

ذكر أبو داودَ في هذه النقل أن عطاءً رَسَمَ موضع الأنبياءِ بالنونِ قولًا واحدًا، ولـم يذكر عطاءٌ فيه خلافًا، ومذهبُه في ذلك مذهبُ الغازي بن قيسٍ، فجعلَا موضعَ الأنبياءِ كالعشرة الـمجمع على كَتْبِهَا في الـمصَاحِفِ بالنُّونِ[(٢)].

وذِكْرُ الـخلافِ فيه هو مذهبُ جمعٍ من الأئمة، كالـمهدويِّ[(٣)]، وأبي عمروٍ، وغيرهما، ذكره أبو عمرو في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهلِ الأمصارِ، ولـم يرجِّح أحد الـمذهبين، وتبعه في ذلك الشاطبي في البيت (٢٣٩).

وذكره أبو داودَ بالـخلَافِ ورجَّحَ القطعَ قائلًا: «وأنا أستحبُّ كَتْبَ الذي في الأنبياءِ بالنُّونِ .. لكِتَابِ الصحابةِ ذلِكَ كذلِك، ورسْمِ الغازي، وحكَمٍ، وعطاءٍ لذلِك كذلِك»[(٤)]، وتبعه في ذلك الـخرَّازُ في البيتِ (٤٠٠) -فيما يظهرُ- إذ إنَّه استعملَ كلمة: «رُوِيَ» عند حكاية الوصلِ، وهي دالَّةٌ على التضعيف.

وما رجَّحه أبو داود هو الذي عليه العملُ عند الـمشارقةِ والـمغاربةِ[(٥)].

**٤٣.** قال أبو داود في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٥]: **«ورسَمَهُ حَكَمٌ، وعطَاءٌ الـخراسانيُّ منفصلًا، مثل الذي وقع في الأنعام؛ رسْمًا دون ترجمةٍ..»**[(٦)].

ذكرَ أبو داود أنَّ عطاءً رسَمَ موضِع النحل بالفصلِ، فيكون مثل موضع الأنعام: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقد ذكر الشيخان فيه الـخلَاف.

---

(١) مـختصر التبيين (٣/ ٥٥٦-٥٥٧).

(٢) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار (٤٢)، البديع (٢٨)، الـمقنع (٢/ ٢٠١)، مـختصر التبيين (٢/ ٢٨٧، ٣/ ٥٥٤).

(٣) هجاء مصاحف الأمصار ٤٢.

(٤) مـختصر التبيين (٣/ ٥٥٧).

(٥) دليل الـحيران (٣١٣)، سمير الطالبين (٦٦).

(٦) مـختصر التبيين (٣/ ٧٧٩).

فأما أبو عمرو فذكَرَ أنَّه بالوصل في مصاحف أهل العراقِ، وبالقطع في المصاحف القديمة، ورجَّح الوصلَ قائلًا: «والأولُ أثْبَتُ، وهو الأكثرُ» وزادَ بأنَّ الغازي بن قيسٍ رسمه في كتابِهِ موصولًا[١].

وأما أبو داود فذكرَ فيه الخلافَ ورجَّحَ الوصلَ، قال: «وهو الصحيح»، وذكرَ بأنَّه مذهب الغازي بن قيسٍ، وابن الأنباري، ونصير، وحمزة، وأبي حفص الخزَّاز[٢].

وعليهِ فمذهب عطاءٍ ليس عليهِ العملُ -وإن كان موافقًا في ذلك للمصاحف القديمة وكذلك حكم بن عمران-، وإنَّما العملُ على الوصلِ عند المشارقة والمغاربة[٣] كما رجَّحه الشيخان، وكذا في العقيلة في البيت: (٢٥١) ومورد الظمآن في البيت: (٤٠٦).

(١) المقنع (٢/ ٢١٩).

(٢) مختصر التبيين (٣/ ٧٧٩).

(٣) دليل الحيران (٣١٨)، سمير الطالبين (٦٧).

## المبحث الثالث

## الأقوال المنسوبة لعطاء بن يسار الأندلسي

سبق البيان باعتبارِ القولِ بأنَّ عطاء بن يسار هو عطاء الخراساني ووجاهته عند من قال به، وقد تفرَّد اللبيب فيما أعلم بذكْرِ أقوال عطاء بن يسار، ومن ذكرها بعد اللبيب فمصدره فيها كتاب اللبيب: «الدرة الصقيلة»، وقد توارد العلماء على نقلها عنه، كابن آجطا في شرحه على منظومة شيخه الخرَّاز، ودونك أيها القارئ هذه الأقوال:

١. قال اللبيب: **«قال عطاء بن يسار في كتاب: (علم المصاحف): مصاحف مكة، والبحرين، واليمن عُدِمت، فلم يوجد لها أثر، ولم يُسمع لها خبر، والله أعلم»**[(١)].

نقل اللبيب عن عطاء الأندلسي أنه قال في كتابه: «علم المصاحف»: «مصاحف مكة...الخ».

في هذا النقل بيان لاسم كتابِ عطاءٍ، إلا أنَّه اختصر الاسم كما سيأتي، واسمه التام: «اللطائف في علم المصاحف»، وهذا الاسم بهذا السجع محلُّ تأمُّل، فإنَّ السجع لم يكن معلومًا في تلك الطبقة التي عاش فيها عطاءٌ كما سبق بيانه.

ذكر اللبيب هنا قول عطاء بعدم وقوفه على مصاحف الأمصار المذكورة: (مكة، والبحرين، واليمن)، وهذه الأمصار مما اختلف كلام أهل العلم فيها، هل أُرسِل إليها مصحف من المصاحف العثمانية؟

ذهب إلى أنها من الأمصار المرسَل إليها جمعٌ من الأئمة، منهم أبو حاتم السجستاني، قال: «لما كتب عثمان المصاحف حين جمع القرآن كتب سبعةً:

(١) الدرة الصقيلة (٢١٥).

فبعث واحدًا إلى مكةَ ،وآخر إلى الشامِ، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين....»[(١)]، وكذلك ابن الجزري بل زادَ مصحفًا ثامنًا، قال: «فكتب منها عدة مصاحف، فوجَّه بمصحفٍ إلى البصرة، ومصحفٍ إلى الكوفة، ومصحفٍ إلى الشام، وترك مصحفًا بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفًا -الذي يقال له الإمام-، ووجَّه بمصحف إلى مكة وبمصحفٍ إلى اليمن، وبمصحفٍ إلى البحرين»[(٢)]، ولعلَّ معتمدَهما عمومُ قولِ أنسٍ ﷺ في الحديث الذي أخرجه البخاري: «وأرسل إلى كلِّ أفقٍ بمصحفٍ مما نسخوا»[(٣)].

وأما من حيث عدمُ وقوف عطاءٍ عليها فليس ببعيد، فإنَّه قد جاء عن مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ) أنَّ مصحف عثمان ﷺ: ذَهَبَ، قال ابن وهب: «سألتُ مالكًا عن مصحف عثمان ﷺ؟ فقال لي: ذَهَبَ»[(٤)]، وذكره الشاطبي في البيت (٣٩)، قال:

وقالَ مصحفُ عثمانَ تغيَّب لم *** نجدْ لهُ بين أشياخِ الهدى خبرَا

وتأمَّل أنه قال: «تغيَّب»، ولم يقلْ: ذهَبَ كما في أثر ابن وهب عن مالك؛ لأنَّ الشاطبي يرى أنَّه غاب، والغياب يحتمل الظهور بعد الغياب كما جاء في بعض شروح العقيلة[(٥)]، وهو ما قرره الشاطبي في الأبيات: (٤٠، ٤١، ٤٢) محتجًّا بأنَّ أبا عُبيدٍ (ت: ٢٢٤ هـ) رآه في بعضِ الخزائن، وهو متأخر عن زمان مالك.

والمقصودُ أنه إذا قال بعضُ الأئمة بغيبةِ المصحفِ الإمام، فغير الإمامِ من باب أولى، وعليه يحملُ قول عطاء بن يسار على الغيبة لا الانعدام، وبنحوه جاء

(١) المصاحف لابن أبي داود (٢٤٥).
(٢) النشر (١/ ١١١).
(٣) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم الحديث: (٤٩٨٧).
(٤) المصاحف لابن أبي داود (٢٤٧)، وهو بإسناد صحيح إلى مالك، كما أفاد محقق المصاحف.
(٥) قال السخاوي: «ما تغيَّبَ يرجى ظهوره، ويتوقع حضوره، طال زمان مغيبه أو قصُرَ». الوسيلة (٨٣).

عن أبي علي الأهوازي فيما نقله عنه أبو شامة، قال: «ووجَّه بمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين، فلم نسمع لهما خبرًا، ولا رأينا لهما أثرًا»[(١)]، وهذا أيضًا محمول على عدم وقوفه عليها.

قال الأستاذ الدكتور غانم الحمد: «وقبل أن نعرض لوصف المصاحف ... نشير إلى روايات العلماء حول مصير المصاحف العثمانية الأصلية، وهل من المحتمل أن يكون بقي منها شيءٌ؟ وهي مسألة تاريخية كبيرة، ليس من اليسير -هنا- الإلمام بكل جوانبها، ونكتفي بالإشارة إلى أنَّ العلماء قد رووا في وقتٍ مبكرٍ ذهاب تلك المصاحف، ولا شكَّ أنَّ **من روى ذلك كانت روايته بقدر ما عرفَه**، ولا ينفي أن تكون المصاحف العثمانية قد بقيت لعدة قرون بعد ذلك...»[(٢)].

٢. قال اللبيب: «**وقال عطاء بن يسار في كتاب اللطائف في علم المصاحف: وفي مصاحف أهل الشام في سورة النساء:** ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] **بالنصب وهي قراءة ابن عامر، وفي سائر المصاحف:** ﴿قَلِيلٌ﴾ **بالرفع**»[(٣)].

ذكر اللبيب في منقوله هذا أن عطاء بن يسار ذكر في كتابه: «اللطائف في علم المصاحف» رسمَ كلمة: ﴿قَلِيلًا﴾ بالألف في المصحف الشامي، وبغير ألفٍ في بقية المصاحف.

وقد أجمع الشيخان على ذلك ليس بينهم خلافٌ، قال أبو عمرٍو: «وفي مصاحف أهل الشام: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ بالنصبِ، وفي سائرِ المصاحف: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفعِ»[(٤)]، **وتأمَّل قدرَ التطابق في العبارات** بين ما ذكره أبو عمرو، وما نُسِبَ إلى عطاء بن يسار.

---

(١) المرشد الوجيز (١٥٩)، وانظر أيضًا: الوسيلة (٧٥)، جميلة أرباب المراصد (١/ ٣٧٠).

(٢) رسم المصحف (١٥٧).

(٣) الدرة الصقيلة (٢٦٥).

(٤) المقنع (٢/ ٣٠٩).

وأما أبو داود فقال: « ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ كتبوه في مصاحف أهل الحجاز والعراق برفعِ اللام... وكتبوا في مصاحف أهل الشام: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ بنصب اللام» وعلى مذهب الشيخين المهدوي أيضًا[١].

٣. قال اللبيب: **«وقال الطلمنكي: ذكر أبو عبيد، وعطاء بن يسار، وبشار بن أيوب الناقط أنَّ:** ﴿طَيْفٌ﴾ [الأعراف:٢٠١] **في الإمام ثلاثة أحرف ليس فيها ألف»**[٢].

نقل اللبيب عن الطلمنكي أنَّ أبا عبيد القاسم بن سلام، وعطاء بن يسار، وبشار بن أيوب ذكروا أنَّ كلمة: ﴿طَيْفٌ﴾ بلا ألف في المصحف الإمام.

وهذه الكلمة مما اختلفت فيها المصاحف، قال ابن الأنباري: «اختلفوا فكتبوا: ﴿طَآئِفٌ﴾ بالألف، و﴿طَيْفٌ﴾ بغير ألف»[٣]، وذكرها أبو عمرو في موضعين، أولهما في باب ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات، عند ذكر ما حذفت منه الألف اختصارًا فيما رواه عن نافع المدني، ثم ذكرها في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثباتِ والحذف[٤]، وتبعه في ذلك الشاطبي في البيت (٧٢)، وكذا الخرَّاز في مورده في البيت (٢٠٧).

وكذلك ذكرها أبو داود بالخلاف، واستحبَّ كَتْبَها بغير ألف على ما جاء في رواية نافع المدني، ولا يمنع من كَتْبِها بالألف لمجيء الرواية بذلك عن نصير[٥]، والعمل على حذف الألف عند المشارقة والمغاربة[٦].

---

(١) هجاء مصاحف الأمصار (٩٨).

(٢) الدرة الصقيلة (٢٨٠).

(٣) مرسوم الخط (٣١).

(٤) المقنع (٢/ ٢٧٦).

(٥) مختصر التبيين (٣/ ٥٩٢).

(٦) ينظر: دليل الحيران (١٧١)، سمير الطالبين (٣٩).

٤. نقل اللبيب عن أبي داود أنه قال في كتابه التبيين: «**ورسموا: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾** [آل عمران: ١٥٨] **بألف بعد اللام ألف هنا، وكذلك: ﴿إِلَى ٱلۡجَحِيمِ﴾ في والصافات [٦٨]، و﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ في التوبة [٤٧]، و﴿لَأَأَذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ في النمل [٢١]، ورُسِمْنَ في كتاب: «هجاء السُّنَّة»، [و][(١)] عن عطاءِ بن يسار كلُّهن بألف إلا الذي في براءة غير**»[(٢)].

نقل اللبيب عن أبي داود في كتابه التبيين أن عطاء بن يسار ذهب إلى زيادة الألف في المواضع المذكورة سوى موضع سورة براءة: ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ فإنه بغير ألف.

وكتاب التبيين مفقود، وهو أصل كتابِ مختصر التبيين، وبالنظر إلى كتاب مختصر التبيين نجد أنَّه ذكر الخلاف بين المصاحف في: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ و﴿إِلَى ٱلۡجَحِيمِ﴾ و﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾، وإجماع المصاحف على الزيادة في: ﴿لَأَأَذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، واختارَ فيما اختُلِف فيه أن يكتب بغير ألف[(٣)].

ولم يذكر أبو داود في مختصره مذهب عطاء ولا الغازي بن قيس في هذه الكلمات المذكورة، وهذا مما يُقَوِّي عدم كون عطاء بن يزيد وعطاء بن يسار شخصًا واحدًا، وكذلك فإنه يبعث على التأكُّد من المنقولِ في الدرة الصقيلة عن أبي داودَ؛ فإنَّ عدم نقلِ أصلِ المسألة في الكتابِ المختصرِ، وهي موجودة في الكتاب الأصل ولو إشارةً لمن البواعث على التثبُّت والتبيُّن، لا سيَّما كلام الغازي بن قيس فإنَّ الشيخين أبا عمرو وتلميذَه أبا داود قد أكثرا من النقلِ عنه، ولم يُذكر عنه سوى ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةً﴾[الحشر: ١٣] فقد ذكر أبو داود رسمَه لها بألف هكذا: (لأانتم)، متفرِّدًا بذلك[(٤)].

---

(١) في المطبوع: (عن)، بلا واوٍ قبلها، وهو يوهِم أنَّ الغازي ينقل عن عطاء بن يسار، وهو بعيد، كما تدلُّ عليه الآثار المتقدِّمة.

(٢) الدرة الصقيلة (٢٨٥).

(٣) مختصر التبيين (٢/ ٣٧٩)، (٣/ ٦٢٥).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٨٠).

٥. قال اللبيب: **«قال أبو داود: وتأملتُ أنا هذه الأربعة مواضع في كتاب الغازي بن قيس في (هجاء السنة) وفي كتاب (علم المصاحف) لعطاء بن يسار الأندلسي فلم أجد لقوله تعالى: ﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾** [يونس: ٧] **و﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾** [الزمر: ٤٥]، **ورأيت: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾** [الأعراف: ١٨] **في كتاب الغازي بغير ألف رسمًا لا ترجمة، و﴿هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ﴾** [ق: ٣٠] **رسمًا بألف لا ترجمة، وكذا رأيته في كتاب آخر بألف في: ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ والله أعلم، وأنا أُخَيِّرُ**(١) **فيهنَّ وبالله التوفيق»**(٢).

نقل اللبيب عن أبي داود أنه لم يجد ذكرًا لقوله تعالى: ﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾ [يونس: ٧] و﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾ [الزمر: ٤٥] في كتاب: «هجاء السنة» للغازي، ولا في كتاب: «علم المصاحف» لعطاءٍ الأندلسي، وهو كذلك فلم أقف على من ذكر من نسبَ إليهما مذهبًا في هاتين الكلمتين.

ولم يُشِر أبو داود في مختصر التبيين لما نفاهُ هنا عن الشيخين.

وإنَّما ذكر الخلاف في: ﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾ [يونس:٧] و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ [الأعراف:١٨] و﴿هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [ق: ٣٠] واختار أن تُرسم بألف(٣)، ولم أجده خيَّر فيهنَّ الكاتب، خلا ما كان منه عند قوله تعالى: ﴿أَخۡطَأۡنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ﴾ [النساء: ١٠٣] فإنَّه ذكر مذهب الغازي فيهما، وأنَّه رسمهما بغيرِ ألفٍ، ثمَّ قال: «لم نروه عن غيره، والكاتب مخير في إثبات الألف فيهما وحذفها، وإلى إثباتِ الألف أميل»(٤)، وقد ذكرتُ كلامه في: ﴿ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ﴾ لأنَّه قال في قوله: ﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾ [يونس: ٧]، «وقد ذُكِرَ»، قال د. أحمد شرشال: «لم يتقدَّم له ذكرٌ، وإنَّما تقدَّم شبيهه عند قوله: ﴿أَخۡطَأۡنَا﴾ في الآية ٢٨٥ البقرة وفي قوله: ﴿ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ﴾ في الآية ١٠٢ النساء...»(٥)،

(١) صحفت في الدرة الصقيلة إلى: (أخبر) وكذلك لا يدرى بداية النقل من آخره.

(٢) الدرة الصقيلة (٤١٩).

(٣) مختصر التبيين (٣/ ٥٣٥)، (٣/ ٧٠٤)، (٣/ ٦٤٦)، (٤/ ٩٩٦)، (٤/ ١٠٥٤)، (٤/ ١١٣٧).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٢٤)، (٢/ ٤١٥).

(٥) المصدر السابق (٣/ ٦٤٦) حاشية (٩).

أما قوله تعالى: ﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾ [الزمر: ٤٥] فلم يذكرها.

٦. قال اللبيب: **«وقال صاحب الدر المنظوم في معرفة المرسوم: اتفق كتاب المصاحف على أن كتبوا: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في العنكبوت** [٢٠]، **والنجم** [٤٧] **والواقعة** [٦٢] **بألف بعد الشين ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكنة رسمت ألفًا في جميع المصاحف إلا هذه الكلمة خاصة، وكذلك هي مرسومة في الإمام مصحف عثمان بن عفان** رضي الله عنه**، أخبرني بذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في حرم مكة شرفها الله وذلك لأجل قراءة من فتح الشين ومدَّه، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو»**[(١)].

نقل اللبيب عن صاحب الدرِّ المنظوم وهو عطاء بن يسار في ما ذكره في مقدمة شرحه، -وقد سبق الكلام في نسبةِ هذا الكتاب إليه- نقلَ عنه أنه قال باتفاق كُتَّاب المصاحف على رسم الألف في كلمة: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في مواضعها الثلاثة.

قال أبو عمرو الداني: «اتفقوا على أن رسموا ألفًا بعد الشين في قوله: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في العنكبوت، والنجم، والواقعة، ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن رسمت في المصحف إلا في هذه الكلمة»[(٢)].

ثمَّ ذكر أن صاحب الدر المنظوم لَقِيَ أبا عبيد (ت: ٢٢٤ هـ) وأخبره بأن الكلمة المذكورة مرسومة بألف كذلك في المصحف الإمام.

ولم أقف على من ذكر ذلك عن أبي عبيد، وهو كلامٌ مستقيمٌ موافق لكلام الأئمة في هذه الكلمة، وأنَّها مرسومة بألفٍ إجماعًا[(٣)].

٧. قال اللبيب: **«قال أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي: رأيتُ في كتابِ اللطائف في علم رسم المصاحف لعطاء بن يسار: ﴿نَبَأُ﴾ في براءة** [٧٠]، **بالألف على الأصل، وما عداه بالواو إذا كان في موضع رفعٍ، فإن كان في موضع نصبٍ فهو**

(١) الدرة الصقيلة (٤٩٤).

(٢) المقنع (٢/ ٧١)، وتأمَّل قدر التطابق بين كلام الداني وكلام اللبيب.

(٣) البديع (١١٢)، هجاء مصاحف الأمصار (٦٠)، مختصر التبيين (٤/ ٩٧٨).

**بالألف نحو قوله: ﴿نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾** [المائدة: ٢٧]، **و﴿نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾** [الأعراف: ١٧٥]»[(١)].

نقل اللبيب عن الطلمنكي أنه رأى في كتاب اللطائف لعطاء بن يسار رسم كلمة: ﴿نَبَأُ﴾، وأنَّها بالألف في سورة التوبة، ويعني بذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِهِمۡ نَبَأُ ٱلَّذِينَ﴾[التوبة:٧٠]، وعلَّله بأنَّه الأصلُ، وأمَّا بقية المواضع في كتابِ الله عزَّ وجلَّ فإنَّ ما كان منها مرفوعًا فإنَّه مرسومٌ بالواوِ، وما كانَ منصوبًا فإنَّهُ بالألف.

ولم يصرِّح أبو عمرو في مقنعه بحكم موضع براءة؛ إلا أنَّه نقلَ عن محمد بن عيسى الأصبهاني أنه قال: «في إبراهيم: ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾ [إبراهيم: ٩]، وفي ص: ﴿نَبَؤُاْ عَظِيمٌ﴾[ص: ٦٧]، وفي التغابن: ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾ [التغابن: ٥] كلها بالواو والألف»، ففي هذا النقلِ تنصيصه على هذه المواضع الثلاثة وأنها مرسومة بالواو، ولم يذكر معها غيرها، فهذا يقتضي أن موضع سورة التوبة مرسوم بالألف، إلا أنَّه قال بعده: «وكلُّ ما في القرآن على وجه الرفع فالواو فيه مثبتة، وكل ما كان على غير وجه الرفع فليس فيه واو، وإنما هو (نبأ)»[(٢)]، وموضعُ سورة براءة مرفوعٌ، ولذلك استثناه الشاطبي في البيت ٢١٣: «نبؤُا سوى براءة»، فهذا مما زاده الشاطبي في العقيلة على المقنع؛ لِما جاء عن الأئمة باستثناء موضع التوبة، كما في قولِ الطلمنكي، وجاء بنحوه عن ابن أشته فيما نقله عنه اللبيب، قال: «جميع ما في القرآن من ذكر: (نبأ) فهو بالواو إذا كان في موضع رفع، إلَّا الذي في سورة التوبة فإنه بالألف»[(٣)]، وكذلِك هو مذهب ابن معاذ الجهني، وأبي داودَ[(٤)].

(١) الدرة الصقيلة (٥٠١).

(٢) المقنع (٢/ ١٣٤).

(٣) الدرة الصقيلة (٥٠١).

(٤) ينظر: البديع (١٠٢)، مختصر التبيين (٣/ ٦٣١)، (٣/ ٧٤٨).

## النتائج والتوصيات

**أبرز النتائج:**

١. أغفلت كتب التراجم والطبقات ذِكْرَ عطاء بن يزيد الخراساني ولم أقف على من ذكره؛ سوى ما جاء في كتابِ مختصر التبيين لأبي داود، وكل من ذكره بعده فعنْهُ أخذه.

٢. تفرّد أبو داود بالنقل عن عطاءٍ الخراساني، وتفرّد اللبيب بالنقلِ عن عطاءٍ الأندلسي، وكان من منقوله عنه نصَّان نسبهما للطلمنكي (ت:٤٢٩هـ)، ولأبي داود (ت: ٤٩٦هـ) في كتابه التبيين، وكلاهما قد فُقِد كتابُه.

٣. كتابُ عطاء بن يزيد الخراساني مفقودٌ، ولم أقف على تسميةٍ له، إلَّا ما ذكره اللبيب عن عطاء بن يسار الأندلسي -إن صحَّ أنه عطاء الخراساني- فإنَّه سمَّى كتابه: «الدر المنظوم في معرفة المرسوم»، ونقل عن الطلمنكي أيضًا أنه سمى كتاب عطاء الأندلسي: «اللطائف في علم المصاحف».

٤. كتاب عطاء الخراساني المذكور في كتاب مختصر التبيين مقسَّمٌ حسب السور كما جاء ظاهرًا في بعض منقولِ أبي داود، وقد تضمَّن مسائل الرسم المعروفة: كالحذف، والزيادة، والبدل، والمقطوع والموصول، والتاءات كما دلَّت عليه النقولُ المتنوِّعة عند أبي داود.

٥. مذهبُ عطاء مذهب معتبرٌ لم يخرج عن المذاهب الرسمية المعروفة إلا في أحرفٍ يسيرة وقد كانَ مذهبُه من المرجِّحاتِ عند أبي داود في بعض المواضع لمكانته العالية؛ فإنه معدود في طبقة تلاميذ الإمام نافع المدني، وهو قرين الإمامين: الغازي بن قيس، وحكم بن عمران الأندلسي.

٦. كل من نقل عن عطاءٍ الخراساني بعد أبي داود، كالخرّاز (ت: ٧١٨هـ) في مورد الظمآن، وكالقيسي (ت:٨١٠هـ) في منظومته: الميمونة الفريدة وغيرهما فمصدرهم جميعًا كتاب أبي داود.

٧. الأقرب لدى الباحث أنّ عطاءً الأندلسي ليس عطاءً الخراساني، والقولُ بأنهما شخص واحد قول معتبر، وله وجهه لم يأتِ دليلٌ قاطع يمنع منه.

وأما **التوصيات** فأبرزها:

التوصية بمزيد بحث في كتب الرسم المخطوطة التي لم تحقق، وخصوصًا كتب المغاربة، فإنها مظنة ذكر عطاء الخراساني.

وكذلك يوصي الباحث بالنظر في كتاب الدرة الصقيلة للَّبيب، وجمع كل نسخه الخطية، والتحقيق والتأمل فيما ذكره، من أسماء لكتبٍ تفرّدَ بذكرها، وكذا ما اختصّ به من النقل عن عطاء الأندلسي.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## فهرس المصادر والمراجع


١. **البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان** رضي الله عنه: ابن معاذ الجهني الأندلسي، (ت:٤٤٢هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار الغوثاني، دمشق، ط (١)، ١٤٣٨هـ.

٢. **التبيان في شرح مورد الظمآن**: عبد الله بن عمر الصنهاجي، ابن آجطَّا، تحقيق: محمد لمين بن عبد الحفيظ، جائزة دبي، الإمارات، ط(١)، ١٤٤٠هـ.

٣. **تنبيه العطشان على مورد الظمآن**: حسين بن علي الشوشاوي الرجراجي، (ت: ٨٩٩هـ) مخطوط، مكتبة المغاربة بالأزهر، (٩٣٠٤١)، قراءات.

٤. **تنبيه العطشان على مورد الظمآن**: حسين بن علي الشوشاوي الرجراجي، (ت: ٨٩٩هـ) تحقيق: محمد سالم حرشة، (ليبيا: رسالة ماجستير، جامعة المرقب، كلية الآداب، قسم اللغة العربية)، ١٤٢٦هـ.

٥. **الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف**: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسي، (ت: ٦٥٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط(١)، ١٤٢٩هـ.

٦. **جميلة أرباب المراصد**: إبراهيم بن عمر الجعبري (ت:٧٣٢هـ)، تحقيق: محمد إلياس محمد أنور، (ط١، المدينة النبوية: برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، ١٤٣٨هـ).

٧. **جهود الأمة الإسلامية في رسم القرآن الكريم**: عبد الهادي حميتو، إصدارات كرسي تعليم القرآن الكريم، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٤هـ.

٨. **خزانة الرسوم**: محمد بن ملا محمد رحيم، تحقيق: خالد أبو الجود، دار عباد الرحمن، ط(١)، ١٤٤١هـ.

٩. **الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة**: أبو بكر عبد الغني اللبيب، تحقيق: عبد العلي أيت زعبول، (ط١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٢هـ).

١٠. **دليل الحيران على مورد الظمآن**: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني

التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ.

١١. **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**: علي بن محمد بن حسن الضباع، (ت:١٣٨٠هـ)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط (١)، ١٤٢٠هـ.

١٢. **سير أعلام النبلاء**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط (٣)، ١٤٠٥هـ.

١٣. **شرح عقيلة أتراب القصائد**: أحمد بن محمد بن جبارة المقدسي،(ت:٧٢٨)، تحقيق: د. طلال بن أحمد، د. محمد الجناني، (رسالتَي دكتوراة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ١٤٣٠هـ-١٤٣١هـ).

١٤. **صحيح البخاري**: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: الناصر محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط(١)، ١٤٢٢هـ.

١٥. **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري،(ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

١٦. **فتح المنان المروي بمورد الظمآن**: عبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي، تحقيق : عبد الكريم بو غزالة، دار ابن الحفصي، ط(١)، ١٤٣٦هـ.

١٧. **مجموع الفتاوى**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

١٨. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**: أبو داود، سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، تحقيق: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، (ط١، المدينة النبوي: مجمع الملك فهد، ١٤٢١هـ).

١٩. **مرسوم الخط**: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، الشارقة، الإمارات، ١٤٢٩هـ.

٢٠. **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥ هـ)، تحقيق: طيار قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٢١. **المصاحف**: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، مؤسسة غراس، الكويت، ط(١)، ١٤٢٧هـ.

٢٢. **معجم البلدان**: الحموي: أبو عبد الله ، ياقوت بن عبد الله الرومي، (ت:٦٢٦هـ)، دار صادر: بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٣. **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، تحقيق: بشير بن حسن الحميري، (ط١، بيروت، دار البشائر، ١٤٣٧هـ).

٢٤. **مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن**: محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، (ت: ٧١٨هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر، ط (٢)، ١٤٢٧هـ.

٢٥. **ميزان الاعتدال**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق، علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط(١)، ١٣٨٢هـ.

٢٦. **الميمونة الفريدة**: أبو عبد الله محمد بن سليمان القيسي (ت: ٨١٠)، تحقيق: جمعة بن عبد الله الكعبي، قطر، منشور على الشبكة، ١٤٣٥هـ.

٢٧. **نثر المرجان في رسم نظم القرآن**: محمد غوث النائطي، مطبعة عثمان برس، حيدر آباد، الهند، ١٣٣٣هـ.

٢٨. **نشر القراءات العشر**: أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، (ت: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: أيمن بن رشدي سويد، دار الغوثاني، سوريا، ط (٢)، ١٤٤٠هـ.

٢٩. **الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية**: ملا علي القاري الهروي، (ت: ١٠١٤هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز، (ط١، مكة، دار طيبة الخضراء، ١٤٤٠هـ).

٣٠. **هجاء مصاحف الأمصار**، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي،(ت:٤٤٤هـ)، تحقيق: د.حاتم الضامن، الشارقة، الإمارات، ١٤٢٨هـ.

٣١. **الوسيلة إلى كشف العقيلة**: علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي، ط (٣)، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ.

## فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الملخَّص | ١١٩ |
| المقدِّمة | ١٢٠ |
| أهمية الموضوع وأسباب اختياره | ١٢١ |
| الدراسات السابقة | ١٢٢ |
| خطة البحث | ١٢٢ |
| **المبحث الأول : التعريف بعطاء الخراساني وبكتابِه** | |
| **المطلب الأول**: التعريف بعطاء الخراساني | ١٢٤ |
| **المطلب الثاني**: التعريف بكتابِ عطاءٍ الخراساني | ١٢٩ |
| **المطلب الثالث**: القيمة العلمية لمذهب عطاء الخراساني | ١٣٢ |
| **المبحث الثاني : أقوال عطاء بن يزيد الخراساني في الرسم** | |
| **المطلب الأول**: الحذف | ١٣٤ |
| **المطلب الثاني**: الزيادة | ١٤٦ |
| **المطلب الثالث**: البدل | ١٥٠ |
| **المطلب الرابع**: الهمز | ١٥٦ |
| **المطلب الخامس**: الفصل والوصل | ١٦٠ |
| **المبحث الثالث : الأقوال المنسوبة لعطاء بن يسار الأندلسي** | |
| الخاتمة | ١٧٢ |
| فهرس المصادر والمراجع | ١٧٤ |
| فهرس الموضوعات | ١٧٨ |